اللباب في علل البناء والإعراب
للعُكْبَري

د. علاء الدين محمد علي حمويّه
قسم اللغة العربية- جامعة آل البيت

أخرجه المحققان الفاضلان الدكتور غازي طليمات والدكتور عبد الإله نبهان عن نسختين، أولاهما نسخة مكتبة الأحقاف، رمزها في المطبوع(ح)، وثانيتهما نسخة مكتبة الأزهر، رمزها في المطبوع(م).

والكتاب من مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث بدبي، أصدرته دار الفكر المعاصر- بيروت ودار الفكر- دمشق-ط1-1416هـ = 1995م.

قال الدكتور غازي طليمات في مقدمته: " ويبدو أن في المغرب العربي والعراق نسختين أُخْرَيين أعيانا الوصول إليهما بعد سعي أخطأه النْجحُ ، وأن أولاهما في جامع القرويين، والثانية في جامعة البصرة، ومما شجعنا على الرضى عّما لدينا والاكتفاء به جودة نسختي الأحقاف والأزهر وقِدَمُهما" (المقدمة ص: 24).

وأمّا منهج المحققين في عملهما فقد بسطه الدكتور غازي في ذيل مقدمته، فقال: " بعد أن أنجزت مع أخي الدكتور عبد الإله نبهان تحقيق الجزأين الأول والثاني من الأشباه والنظائر في النحو سنة 1980م، وجدنا الاشتراك في التحقيق أَعْوَدَ بالفائدة على الأثر من أن يحتجنه محقق واحد، فوقع اختيارنا على كتاب (اللباب في علل البناء والإعراب) لأبي البقاء العكبري، وجعلناه شركة، نحققه معاً على هدي من تجربتنا السابقة. أخذت الجزء الأول الخاص بالنحو، واستقل الدكتور عبد الإله بالجزء الثاني الخاص بالصرف .... نسختُ في بداية العمل مخطوطتي الكتاب، فلم أجعل إحداهما أصلاً للأخرى، لأنهما سواء في النفاسة. ثم رُحت أتعقب النصوص التي نقلها العكبري من كتب المتقدمين، ليقيم منها ومن علله متن اللباب. فرددتُ ما استطعت ردَّه منها إلى منابته وأصوله، وحرصت في أثناء هذا الردّ على أن أتقرَّى عن نصوص كثيرة منها في كتاب المرتجل لشيخه ابن الخشاب. وأكملت في الحواشي المبتور والمختزل بما يتمه أو يوضحه من المرتجل.

ولما كان العكبري في لبابه معنياً بالعلل زاهداً في القواعد والأمثلة فقد وجدتُني مضطراً إلى توضيح الغوامض، فشفعت القاعدة بالمثل، وقبست من

أمثلة النحاة أقباساً أضأتُ بها الأحكام، وأثبتُّها في الحواشي معزوّة إلى مصادرها. ثم صنعت للكتاب أربعة عشر فهرساً، تعين القارئ على الظفر بطلبته، وتريحه من التنقير عمّا ينشد" (المقدمة ص: 36-37).

ولا ريب أن المحققين الفاضلين بذلا غاية جهدهما للوفاء بهذا الذي أخذا به نفسيهما . وكان حظهما من التوفيق كبيراً، فجاء عملهما عملاً مرضياً في جملته، أعانهما على ذلك معرفة واسعة بمصادر هذا العلم. ومع ذلك رأيت وأنا أقرأ هذا السفر الجليل مواضيع تحتاج إلى تصويب، وأخرى تحتاج إلى إكمال، وثالثة تحتاج إلى فضل لنظر. ووجدتُ في بعض ما علّق به المحققان الفاضلان على مواضيع من الكتاب سهوات وهنات فارتأريت ألاّ أترك ذلك ليرى فيه أهل هذا العلم رأيهم. فكان ما انتهيت إليه في هذا المقال. وقد ألحقت به ثبتاً بما رأيته في الكتاب من خطأ مطبعي أو مما غلب على ظني أنه كذلك.

وأعانني في توضيح ما وقفت عليه العودة إلى كتب النحو والصرف واللغة راجياً أن أكون وفقت لتقويم المواضيع التي وقفت عليها إنصافاً لأبي البقاء وخدمة لهذا السفر الجليل.

الجزء الأول:

1- جاء في ص 44س الأخير ما نصه: ".... ولم يُسَمَّ عملاً لأنَ الفعل أعمّ من العمل، وكان يقع على كل حركة وعزم..." الأشبه "... إذْ كان".

2- جاء في ص 49 س7 ما نصه: " وإنما اختصت (السين) بالفعل لأن معناها جواب (لن يفعل)[6] ...." قال المحقق في حاشيته رقم (6): " وجاء في كتاب سيبويه 217/4: " والسين التي في قولك (سيفعل) زعم الخليل أنها جواب (لن يفعل) " ويبدو أن الجواب في كلام العكبري ههنا وفي كلام الخليل قسيم النفي لا قسيم السؤال". وهذا ما قاله المحقق، والحق أن (لن) لا معنى لها إلاّ في المستقبل فكان جوابها في المستقبل أيضاً. فالجواب في كلام الخليل والعكبري ليس قسيماً للنفي. بل الجواب لا يكون قسيماً للنفي مطلقاً.

3- جاء في ص 65س 9 ما نصه: " ولم يدخل الجزم الأسماء لستة أوجهٍ: أحدها ... والثاني... والثالث..." وبعد الثالث جاء في ص 66: " باب البناء " والحق أن هناك خللاً في ترتيب الصفحات، وأن استقامته على النحو الآتي: ص 66 حقها أن تكون ص 68، وص67 حقها أن تكون ص70، وص68 حقها أن تكون ص66 إذ في هذه الصفحة جاءت بقية الأوجه الستة التي ذُكر منها ثلاثة في ص65، وص69حقها أن تكون ص 67، وص70 حقها أن تكون ص69. وبذلك يلتئم النص.

4- جاء في ص 74س3 في حديثه عن سبب زيادة التنوين في الاسم المنصرف ما نصه "...لأن حروف المدّ تعددت زيادتها لما فيها من الثقل.." الظاهر أن قوله: " الثقل" تصحيف، وأن الصواب " النقل". يؤيد هذا ما نقله المحقق في حاشيته رقم[1] من كلام ابن الأنباري في (أسرار العربية) ص35-36 ونصه:" ألا ترى أنهم لو جعلوا الواو علامة للصرف لانقلبت ياءً في الجر لانكسار ما قبلها وكذلك حكم الياء والألف في الاعتلال والانتقال من حال إلى حال، وكان التنوين أولى من غيره، لأنه خفيف يضارع حروف العلة...".

5- جاء في ص80 اس6 ما نصه: " وإنما سميت (حروف العلة)، لأن العلة هي المعنى المغيّر للشيء..." الظاهر أن قوله : " هي " تحريف، وأن الصواب "في" .

6- جاء في ص 85س6 في سبب عدم ظهور الحركة في الألف اللينة ما نصه: " .... والحركة تمنع الحرف من الجري، وتقطعه عن استطاعته ..." الظاهر أن قوله : "استطاعته" تحريف، وأن صوابه: " استطالته ".

7- جاء في ص86س2 في كلامه عن ألف (حبلى وبشرى) وعلة عدم تحريكها ما نصه: "... ولكن لما وقعت خبراً جعلت حرف إعراب..." الظاهر أن قوله: "خبراً" تحريف، وأن الصواب " آخِراً "؛ لأن الألف حرف إعراب في الخبر وغيره.

8- جاء في ص87س1 في آخر حديثه عن الاسم المعتل ما نصه: "فصل: والياء المشدّدة ياءان، الأولى منها ساكنة، فيصير كظَبْيٍ ولَحْيٍ" الظاهر أن قوله: " منها " تحريف، وأن الصواب "منهما ". وهذه العبارة تبدو قلقة في هذا الموضع، والذي أميل إليه أن حقها أن تكون في آخر السطر الثالث من ص95 حيث تحدَّث المؤلف عن سبب مجيء (أب وأخ وحم وهن) مضافةً إلى ياء المتكلم بياء ساكنة مخففة فقال ما نصه: " ... والثاني أن المضاف هنا مبني (كذا) وهذه الحروف دوالّ على الإعراب، وقائمة مقامه فلم يجتمعا. وأمّا (فيّ) فَرُدّ فيه المحذوف لئلا يبقى على حرف واحد، وكان يشبه حرف الجر. (والياء المشدَّدة ياءان الأولى منهما ساكنة فيصير كظَبْيٍ ولَحْيٍ) ".

9- جاء في ص 99س4 في كلامه عن مجاز التثنية ما نصه: " ومنه ذكر المثنى بلفظ الجمع كقولك" (ضُربَت رؤوسهما)، لأن التثنية في الحقيقة جمع. وقد أُمِنَ اللبسُ ههنا، إذ ليس للواحد إلاّ رأس واحد، ويجوز (رأساهما)[2] على القياس." [3] قال المحقق في الحاشيتة[2]: "في (م) و(ح): رأسيهما." وفي الحاشية[3]: "سقط السطر السابق كله من (م)." وفيما سلف أمران : الأول: أن

الصواب ما ورد في الأصلين (م) و(ح)، وكان حقُّ العبارة أن تضبط كما يأتي: " ضَرَبْتُ رؤوسَهما... ويجوز (رأسيهما) على القياس ". والثاني: أن المحقق ذكر في الحاشية[3] أن السطر السابق كله سقط من (م) فكيف قال في الحاشية[2]: "في (م) و(ح): رأسيهما)؟!

10- جاء في ص 113 س9 في سياق تعليله لتثنية (قالتا) وجمع (طائعين) في قوله تعالى (قالتا أتينا طائعين) ما نصه: "... والثاني أن المراد (أتينا ومن فيها طائعين) وغُلِّب المذكر. "الأظهر" ... ومن فينا...".

11- جاء في ص117س 7 في معرض تعليله لحمل المنصوب فيما جمع بألف وتاء مزيدتين على الجر ذكر وجهين، وذكر في أولهما أنه من باب حمل الفرع على الأصل .... ما نصه: "والوجه الثاني أن المؤنث بالتاء في الواحد تقلب تاؤه هاءً في الوقوف، ولا يمكن ذلك في الجمع. فكما غُيِّر في الواحد غُيِّر في الجمع، فحمل النصب على غيره، إذ كان تغييراً، والتغيير يؤنس بالتغيير"[4].

قال المحقق في حاشيته رقم(4): " الوجه الثاني دون الأول، إذ يمكن الاعتراض عليه فيقال: إن التغيير – وإن يؤنس بالتغيير – لا يقوم حجّة ههنا، لأن قلب تاء الواحد هاء في الوقف يعني إظهار حركة ما قبل الهاء، وهي الفتحة في كل حال. تقول: هذه شجرَهْ، وغرستُ شجرَهْ، ومررتُ بشجرَهْ، فكأنك حملت الرفع والجر على النصب، ولم تحمل النصب على الجر..."!! واضح أنّ بين ما أراده المؤلف وما قاله المحقق بوناً شاسعاً.

12- جاء في الصفحة نفسها س الأخير في ردّه على ما ذهب إليه الأخفش من أنّ الكسرة في جمع المؤنث في حالة النصب بناء ما نصه: "... ولو صح ما قاله لكان فتح المجرور فيما لا ينصرف والتثنية والجمع في النصب بناء" كذا جاءت العبارة، والظاهر أن

فيها سقطاً، وأن تكملتها " ... فيما لا ينصرف و(ياء) التثنية والجمع..."

13- جاء في ص 119 س4 في ذكره أن حذف أُوْلَى تائيْ (مسلمات) ونحوه أوْلَى ما نصه: " أحدهما: أن التثنية تدل على التأنيث والجمع مع الألف، فلو حُذفت لبطلت دلالة الجمع" الظاهر أن قوله: " التثنية " تحريف، وأن الصواب " الثانية ".

14- جاء في ص 125 آخر الحاشية رقم (2) ما نصه: " وقد ذُكر هذا المثل في ص43من هذا الكتاب مع الشاهد الثالث" والواقع أن المثل ذُكر في ص48 مع الشاهد الأول.

15- جاء في الصفحة نفسها س 4 في سياق ذكره لتجرد المبتدأ من العوامل اللفظية ما نصهح: " ... لأن العامل اللفظي إذا تقدّم عليه عمل فيه ينسب[4] إليه..." قال المحقق في حاشية (4): "كذا في م و ح، ولعل أصل العبارة: " ونسب إليه العمل." الأولى من هذا تقرير سقوط الواو فقط " ... عمل فيه، (و) ينسب إليه...".

16- جاء في ص 128س8-9 في أثناء ردّه لقول أبي علي: إن المبتدأ هو العامل في الخبر ما نصه: "... والثاني أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي، لأنه لفظي أيضاً. ومن مذهبه أن العامل اللفظي[5] لا يعمل في المبتدأ والخبر" قال المحقق في الحاشية رقم (5): "سقطت (لا) من (ح). " الظاهر أن صواب العبارة يكون بتقدير سقط، وحذف (لا): "...لم يبطل (عمله) بدخول العامل... ومن مذهبه أن العامل اللفظي يعمل في المبتدأ والخبر" . فالمراد أن من مذهب أبي علي عملَ العامل اللفظي نحو (إنّ) و (كان) و (ظن) وأخواتهن في المبتدأ والخبر. ينظر التبيين عن مذاهب النحويين ص232.

17- جاء في الصفحة نفسها س الأخير في السياق السابق ما نصه: " والقول الثالث أن الابتداء والمبتدأ جمعياً يعملان في الخبر . وقد بيّنّا أن المبتدأ لا يصلح للعمل، فلا يصلح له مع غيره. وأما العامل في الشرط والجزاء فسنبينه في موضعه" فقوله: " وأما العامل في الشرط... في موضعه" يشعر بسقط، أكملته من التبيين ص231: "جمعياً يعملان في الخبر (كما أنّ (إنْ) الشرطية تعمل في فعل الشرط، ثم يعملان في الجزاء) وقد بيّنّا أن المبتدأ...".

18- جاء في ص133 س3 من تحت ما نصه: "... أحدهما أنّ (أنّ) المفتوحة تكون في موضع المبتدأ في كل موضع لا يصح فيه[7] دخول (إنّ) المكسورة عليها..." قال المحقق في الحاشية(7): " أضفنا (فيه) لإقامة العبارة" !! وعبارة المؤلف في التبيين هي: "وإنما امتنع كون المفتوحة مبتدأ في موضع يصح دخول (إنّ) المكسورة عليها..." التبيين ص243.

19- جاء في ص136 س6 ما نصه:"... ومررت بقوم عرب أجمعون، أي تعربّوا كلهم[3] أجمعون" قال المحقق في الحاشية (3): "في ح: ومررت بقوم عرب كلهم أجمعون أي تعرّبوا كلهم أجمعون" الظاهر أن ما في (ح) هو الصواب، ليصح النسق.

20- جاء في ص 139س8-9 في كلامه عن حذف الضمير العائد من الجملة إلى المبتدأ ما نصه: " ... وكقوله تعالى: (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور)[7] أي إن ذلك منه" قال المحقق في الحاشية(7): " ... ولم يوجد العائد في الآية فكان مراداً تقديراً، وإنما حُذِف لقوة الدلالة عليه، والمعنى: إن ذلك الصبر منه، أي الصابر" (كذا) والأولى اعتبار اسم الاشارة هو الرابط. ويُنظر البحر المحيط523/7.

21- جاء في ص 146-147حصل خلط من الطابع بين الحاشية رقم (3) من ص 146 والحاشية رقم (1) من ص147.

22- جاء في ص 147س5 بعد تحليله لقولهم: (أما زيد فمنطلق) ما نصه:" ولا تدخل الفاء على الخبر في غير ذلك إلاّ في خبر (الذي) إذا وصل بفعل أو ظرف فيه ما يؤذن بأن[4] ما في الخبر مستحق الصلة" قال المحقق في الحاشية(4): "العبارة في م و ح: فيه يؤذن. ولعل الصواب: فيه ما يؤذن، على النحو الذي أثبتناه." الأظهر: "... أو ظرف، فيؤذن بأنّ ما في الخبر مستحقّ للصلة"

23- جاء في ص160 س3-4 ما نصه"... وبقراءة عاصم (وكذلك نُجي المؤمنين) [5] أي: نجي النجاء..." واكتفى المحقق في الحاشية رقم (5) بالترجمة لعاصم. وكان الأولى أن يشير إلى أن هذا الحرف هو برواية أبي بكر بن عياش عنه، وبه قرأ ابن عامر وأما رواية حفص عنه فهي (نُنْجِي) وكذلك قرأ باقي العشرة. قال المصنف في التبيين: " أما السماع فقوله تعالى[2] (كذلك نُجّي المؤمنين) قراءة حفص عن عاصم بتشديد الجيم، فلا وجه له إلاّ نُجِّي النجاء." التبيين ص 271. قوله : " قراءة حفص عن عاصم..." وهم، والصواب كما ذُكِر قراءة أبي بكر عن عاصم (ينظر النشر 324/2 والبحر المحيط462/7) ولم يُخرِّج محقق التبيين القراءة أيضاً مكتفياً بالترجمة لحفص وعاصم.

24- جاء في ص 162 س2-1 من تحت في حديثه عن عدم جواز إقامة الحال مقام الفاعل ما نصه: " ... والرابع أن الحال كالصفة في المعنى، لأنها هي صاحب الحال، وإنما يقام مقام الفاعل غيره." العبارة غير واضحة، ولم أنتهِ فيها إلى شيء.

25- جاء في ص 167 س 4 من تحت ما نصه: " وإنما جاز تقديم أخبارها على أسمائها لتصرفها. فأما تقديم خبر (مازال) وأخواتها عليها فمنعه البصريون" كذا جاءت العبارة، ولا نسجامها

مع ما بعدها في الفصل الذي هي اوله لا بدّ من تكملة: "...تقديم أخبارها(عليها) وعلى أسمائها...".

26- جاء في ص 175س2 ما نصه:" القياس ألا تعمل (ما) لأنها غير مختصة[1] " قال المحقق في الحاشية(1) :" هذا القول معزو إلى الكوفيين في الإنصاف 165/1". والحق أن قولهم:" الأصل في الحروف ألاّ يعمل منها إلاّ ما كان مختصاً" أصل مستنبط من كلام العرب، وهو ممّا أطبق عليه أئمة المِصْرَيْنِ.

27- جاء في ص177س9 وما بعده ما نصه :" فصل: ويبطل عملها بتقديم معمول الخبر كقولك: ما طعامَكَ زيدٌ آكل، لأن معمول الخبر لا يقع إلا حيث يقع العامل، فتقديمه كتقديم العامل ولو تقدَّم العامل لكان مرفوعاً، فكذلك إذا تقدَّم معموله. وكل موضع لا ينتّصب فيه خبر (ما) لا تدخل عليه الباء كما لا يدخل على خبر المبتدأ. فأن قلت: طعامَك ما زيدٌ آكلاً لم يجز، نصبت الخبر أو رفعته، لأن (ما) لها صدر الكلام..." الظاهر أن قوله:" وكل موضع لا ينتصب فيه خبر(ما) لا تدخل عليه الباء كما يدخل على خبر المبتدأ ". مقحم في هذا السياق. وظني كل ظني أن ثمَّ فصلاً ساقطاً تحدَّث فيه المؤلف عن دخول الباء في خبر(ما) تقع فيه العبارة السالفة الذكر.

28- جاء في ص179 س1 بعد ذكره بيت الكتاب المشهور(...فأنا ابن قيس لا براح) ما نصه:" أي:لا لي براح..." كذا جاءت العبارة، والصواب : " لا براح لي..." ؛ لأن خبرها لا يتقدم على اسمها مع بقاء عملها، كما لا يتقدم خبر(ما) على اسمها مع بقاء عملها.بل الأمر مع(لا) أشدّ؛ لأنها فرع في العمل على (ما).

29- جاء في ص 184س8 عند حديثه عن إضمار فاعل (نعم وبئس) ما نصه: " ....ولم يظهر فيه ضمير التثنية والجمع

استغناء بصيغة الاسم المميز للضمير إذ هو في المعنى." الظاهر أن قوله: " إذ هو في المعنى" لا معنى له، وأن استقامته تكون بتقدير التكملة الآتية: "... للضمير، إذ هو (هو) في المعنى."

30- جاء في الصفحة نفسها س الأخير ضمن السياق السابق ما نصه: "... والاختيار أن يجمع بين الفاعل والتمييز، لأن التمييز ههنا مفسر للمضمر، ولا مضمر." والمشهور في كتب النحاة أن الاختيار عدم الجمع بين الفاعل والتمييز، فالصواب بالتكملة الآتية:"... والاختيار أن (لا) يجمع بين...".

31- جاء في ص196 في أثناء حديثه عن (ما) التي للتعجب ما نصه:" وإنما عُدِل عن (شيء) إلى (ما)، لأن (ما) أشدّ إبهاماً، إذ كانت لا تثنى ولا تجمع ولا تقع للتحقير، ولأنها يؤكد بها إبهام(شيء) فيقال: ما أخذت منه شيئاً ما. فإنها تثنّى وتجمع، وتُذْكَرُ للتحقير، كقولك: عندي شُييءٌ، أي حقير."

كذا جاءت العبارة، والظاهر أن قوله:" ...شيئاً ما. فإنها تثنى..." فيه سقط، لأن المؤلف يتكلم عن (ما)، و(ما) لا تثنى ولا تجمع، وتكلمة العبارة: " ... شيئاً ما. (فأمّا شيء)فإنها تثنّى وتجمع...".

32- جاء في الصفحة نفسها بعد النقل السابق ما نصه: " ولم يستعملوا في التعجب(مَنْ) بمن يعقل، ولا (أيّاً) لأنها كشيء فيما ذكرنا" الظاهر أن قوله " (مَنْ) بمن يعقل " سقط منه، وأن تمام السياق يكون بالتكملة الآتية: " ...(مَنْ) (لأنها مخصوصة) بمن يعقل...".

33- جاء في ص202س8 في كلامه عن صيغة(ما أفعله) ما نصه: " ...ولا يجوز أن يكون المفعول هنا نكرة غير موصوفة كقولك: ما أحسن زيداً ! لأنه غير مفيد..." الظاهر أن قوله " زيداً"

تصحيف، وأن الصواب (زنداً) أو (يداً) ؛ لأن (زيداً) معرفة لا نكرة، فيها يفوت الاستشهاد بالمثال.

34- جاء في ص204س3 في ذكره لزيادة (كان) في صيغة التعجب ما نصه: "... ولا فاعل لها عند أبي علي، وإنما دخلت تدل على المضي" الظاهر أن قوله: " تدل" تحريف، وأن الصواب " لتدل ".

35- جاء في الصفحة نفسها س5 في السياق السالف ما نصه: "... لكانت هي خبر (ما) لا يكون هنا إلاّ (أفعل)." الظاهر أن قوله: " ...(ما) لا يكون " مضطرب، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية "...(ما)، (و) لا يكون...".

36- جاء في ص206 س8 في حديثه عن أصل(لكنّ) أمفردة هي أم مركبة ودفعه القول بتركيبها ما نصه: " ... ثم إن فيه أمرين آخرين يزيدانه بُعداً، وهما زيادة الكاف في وسط الكلمة، (وحذف الهمزة) [3] وحذف الهمزة في مثل هذا يحتاج إلى دليل قطعي." قال المحقق في الحاشية رقم (3) :" ما بين المعقوفتين زيادة على الأصل. والكاف، وهو قول حسنٌ لندرة البناء وعدم النظير، ويؤيده دخول (اللام) في خبر (أنّ) على مذهبهم، ومنه: ولكنني من حبّها لعميد" (كذا). الظاهر أن ما بين معقوفتين مقحم في النص، وأن الصواب حذفه.

37- جاء في ص210س 6 ضمن كلامه على جواز تقديم شبه الجملة إذا كانت متعلقة بالخبر المحذوف على اسم(إنّ) وأخواتها ما نصه: "... أن الظرف متعلق بالخبر لاشتماله عليه فهو كاللازم للجملة، فساغ تقديمه لذلك، ولهذا ساغ الفصل بالظرف بين (إنّ) واسمها به أيضاً..." الظاهر أن قوله: " بالظرف" و"به" معاً مخلٌّ بالعبارة، وأن الصواب حذف أحدهما.

38- جاء في ص211س9 في أثناء حديثه عن العامل في خبر (إنّ) وأخواتها ما نصه:"... واحتجوا أيضاً بقول العرب: إن بك تكفّل زيداً، فجعل الفعل في اسمها، ولو كانت الفاعلة[3] في الخبر لم تكن كذلك." قال المحقق في الحاشية (3): " في الأصل: الفاصلة. واللفظ لا يؤدي المعنى، وخيل إلينا أنها مصحفة عن الفاعلة." والأَوْلى اعتبارها محرفة عن (العاملة)؛ لأن هذا اللفظ هو الشائع عند أهل هذا العلم، وهو الذي يستخدمه المؤلف في هذا الكتاب. ولم أقف على موضع واحد له استخدم فيه لفظ (الفاعلة).

39- جاء في ص220س3 في تخريجه لبيت بن يزيد الحكم الثقفي:

فليت كفافاً كان خيُرك كلّه وشرُّك عنّي ما ارتوى الماءَ مرتوي

ما نصه: " ... و(كفافاً) خبر(كان)، (خيرك) اسمها..." الظاهر أن العبارة فيها سقط، وأن تكملتها "... خبر (كان)، (و) (خيرك) اسمها...". والبيت من شواهد المصنف في التبيين أيضاً برواية: " أليت كفافاً..." ص339.

40- جاء في ص 222س3 من تحت في تخريجه لضبط (ظبية) بالرفع والنصب والجر في البيت المشهور "... كأن ظبية تعطو..." ما نصه: " فيروى بالرفع مع الإلغاء، والتقدير: كأنها ظبية..." الظاهر أن قوله: " مع الإلغاء " سهو، وأن الصواب " مع الإعمال ".

41- جاء في ص229 س5 ما نصه: "... والبناء لا يحصل بعامل، لأن العامل غير المعمول، والبناء شبه التركيب، وجزءا المركب شيء واحد " الظاهر أن قوله: " شبه " تحريف، وأن الصواب " لشبه " وتُنظر المسألة في التبيين ص 362 وما بعدها.

42- جاء في ص 232 س5 ما نصه: " فصل: والمشابه للمضاف من أجل طوله ما[2]كان عاملاً فيما بعده، وكان ما بعده من تمام معناه " قال المحقق في الحاشية (2) ما نصه: " (ما) هنا زائدة، لأن الشبيه بالمضاف يعمل فيما بعده، فلا موضع للنفي في العبارة " والظاهر أن (ما) في هذا السياق موصولة، وهي خبر (المشابه).

43- جاء في ص235 س3 من تحت في حديثه عن الوجوه الجائزة في وصف اسم (لا) قبل الخبر ما نصه: " ولما جرتا مجرى الشيء الواحد بنوهما قبل دخول (لا) كما بُني (خمسةَ عشرَ)، وكما بنوا (ابن أم) و(زيدَ بنَ عمرو) فيمن فتح الدال، ثم أدخلوا عليه حرف النداء[7]، دخلت (لا) [8] على اسم مركب مبني" قال المحقق في الحاشية (7): " في م: حرف النفي" وفي الحاشية (8):" في م: فدخلت على اسم" الظاهر أن ما في (م) هو الصواب، فلا معنى لحرف النداء هنا، والعبارة بدون الفاء منقطعة، والضمير في الفعل (فدخلت) يرجع إلى (لا) المذكورة آنفاً، فلا حاجة لذكرها.

44- جاء في ص 239 س1 ضمن كلامه عن الوجوه الجائزة إذا تكررت (لا) مع المعطوف ما نصه: " والخامس أن ترفع الأولى على ما ذكرنا، وتبني على أصل البناء" قوله: " تبنى على.." لا يمكن أن يكون للأولى؛ إذ كيف ترفع وتبنى في آن واحد. والصواب أن العبارة سقط منها، وأن تكملتها: " وتبنى (الثانية) على أصل البناء."

45- جاء في ص240 س8 في حديثه عن دخول (لا) على المعرفة ما نصه: " ... لأنه جواب من قال: أزيدٌ في الدار أم[2] عمرو؟ فلو قلت: لا، مقتصراً عليها لم يطابق الجواب السؤال..." قال المحقق في الحاشية (2): " في م: وعمرو، وفي ح:

أو عمرو، والصواب: أم عمرو كما أثبتنا..." الظاهر أن ما في (ح) صواب محض، فلا حاجة لتغييره؛ لأن الهمزة في المثال ليست للتسوية.

46- جاء في ص242س4 في ذكره لغات(لا أبا لك) ما نصه: "واللغة الثالثة (لا أبا لك) بحذف اللام..." الظاهر أن قوله: "لا أبا لك " سهو، وأن الصواب :" لا أباك "؛ لقوله: " بحذف اللام ".

47- جاء في ص 246س6 في تخريجه لقولهم: " لا خيرَ بخير بعده النار، ولا شرَّ بشّرٍ بعده الجنة " ما نصه: " أحدهما أن قوله: (بخير) خبر (لا)، و(بعده) صفة الخبر، والباء بمعنى (في). والثاني أن (بعده) صفة اسم (لا) و (بخير) خبره مقدَّم، والباء زائدة. والتقدير: لاخيرَ بعدَه النارُ خيرٌ."، الظاهر أن (بعده) في الوجه الأول متعلق بمحذوف خبر مقدَّم، و(النار) مبتدأ مؤخر، فالعبارة اذاً تحتاج إلى تكملة "... خبر (لا)، و(بعده [النار]) صفة الخبر..." فجملة (بعده النارُ) هي صفة الخبر المحذوف، الذي هو متعلَّق الجار والمجرور (بخير). والظاهر أيضاً أن قوله: "خبره" في الوجه الثاني تحريف، وأن الصواب " خَبَرٌ ". وقوله: " والتقدير: لا خيرَ بعدَه النارُ خيرٌ" دليل على أن (النار) مبتدأ في الوجهين.

48- جاء في ص249س 2-1 من تحت وص250 في حديثه عن إعمال وإلغاء أفعال الظن ما نصه: " وإذا توسطت بين المفعولين جاز الإعمال والإلغاء. وإنماء كان كذلك، لأنها ضعيفة... وقد ازدادت ضعفاً بالتأخير. ألا ترى أن الفعل الذي لا يلغى إذا تأخَّر حسن دخول اللام على مفعوله كقولك:(لَزيدٌ ضربتُ)، ولا يحسن (ضربتُ لَزيدٌ) ..." الظاهر أن ضبط (لَزيدٌ) في الموضعين بفتح اللام والرفع وهمٌ، وأن الصواب أن يضبط فيهما (لِزيدٍ) بكسر اللام والجر، لأن هذه اللام هي لام التقوية، وليست بلام الابتداء. وهي كذلك لأن المؤلف قال: " دخول اللام

على مفعوله " ولام الابتداء لا تدخل على المفعول ألبتة. فهي كاللام في قوله تعالى (لِلرؤيا تعبرون) (يوسف:43). يُنظر البحر 281/6.

49- جاء في ص250 س3-4 من تحت ضمن السياق السابق ما نصه: " وازداد الفعل ضعفاً بالتأخير بخلاف ما إذا توسَّط، لأن نسبته إلى الرتبة الأولى كنسبته (إلى) الرتبة الثالثة. وإذا تأخَّر صار بينه وبين الرتبة الأولى مرتبة وسطى" اللفظ في هذه العبارة لا يؤدي المعنى المطلوب؛ إذ لو كانت نسبة الفعل إلى الرتبة الأولى كنسبته إلى الرتبة الثالثة لكان حقّه الإعمال متأخراً، فالمعنى المراد يحتاج إلى تكملة : " ... إلى الرتبة الأولى (ليست) كنسبته...".

50- جاء في ص256 س5 في حديثه عن الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل بالهمزة ما نصه: "... إذْ لا يتصوّر أن يوجد الإسناد[2] لأكثر من واحد حتى يصير بذلك فاعلاً" قال المحقق في الحاشية (2) : " العبارة في الأصل: يوجب الإنسان، فخيل إلينا أنها مصحفة عن (يوجد الإسناد). ومعناها على الوجه الذي أثبتناه: أن الفعل (علمت) لا يسند إلى فاعلين، ولو أُسند لتحول الفاعلان في(علمت) إلى مفعولين في (أعلمت) وبذلك يتعدّى إلى أربعة. وهو أمر غير متصوّر" [كذا]، والظاهر أن ما في الأصل صواب محض، وذلك لقول المصنف في س1 من الصفحة نفسها: " وقد توجب هذا الفعل لغيرك فتصير فاعلاً في المعنى، لما تحدثه له...".

51- جاء في الصفحة نفسها س3-2 من تحت في تحديثه عن (نبأت) و(أنبأت) ما نصه " فالحكم بزيادة الحروف في تلك المواضيع لا يجوز. فأما حرف الجر فأسوغ من الحكم بزيادته..." الظاهر أن السياق يشعر بسقط، وأن تكملته"..فأما [الحكم بحذف] حرف الجر...".

52- جاء في ص259س9 ما نصه:" ولا يجوز إلغاء هذه الأفعال بتعليقها عن العمل، ولا بتوسطها وتأخرها، لأن المفعول الأول فيها فاعل في المعنى، وليس بمبتدأ في الأصل. فعلى هذا لا تقول: (أعلمت[1] لزيدٌ عمروٌ ذاهبٌ)، لأنك إن جعلت(ذاهباً) لـ (عمرو) لم يعد على زيد ضمير، وكذلك إن جعلته لزيد..." قال المحقق في الحاشية(1): " في م وح: أعلمته. ويخيل إلينا أن إسقاط الهاء أقرب إلى الصواب، إذ لو بقيت لاجتمع أربعة مفاعيل: الهاء، وزيد، وعمرو، وذاهب. والأصل قبل دخول اللام: أعلمت زيداً عمراً ذاهباً" والظاهر أن اللام في قوله: " لزيد" مقحمة، وأنّ ما في الأصلين صواب محض، وأن صحة المثال: "أعلمته زيدٌ عمروٌ ذاهبٌ "، فتكون الهاء المفعول الأول، وهي ضمير الشأن، علَّقت الفعل عن العمل في اللفظ، وتكون جملة (عمروٌ ذاهب) خبر (زيد)، وجملة (زيدٌ عمروٌ ذاهب) في محل نصب سدت مسدّ المفعولين الثاني والثالث. يُنظر ما قاله المصنف ص248. ومع التذكير بأن المثال مرفوض- كما ذكر المصنف-لأن هذه الأفعال لا تعلَّق.

53- جاء في ص263س10-11في ذكره لقيام الآلة مقام المصدر ما نصه: " ... والثاني أن في قولك(سوطاً) دلالة على المرة الواحدة. ألا ترى أنك تقول: ضربته أسواطاً، ولو كانت الباء مراده لم تدل[6] على ذلك" قال المحقق في الحاشية(6): " في م: يدل." الظاهر أن قوله: " تدل" تصحيف، وأن الصواب " يدل" كما في (م).

54- جاء في ص264س10-11في كلامه عن تثنية المصدر وجمعه ما نصه: " فإذا وجدت فيه[3] أعداد احتيج إلى ما يدل عليها" قال المحقق في الحاشية(3): " في م: منه". الظاهر أن قوله "فيه" تحريف، وأن الصواب (منه) كما في (م).

55- جاء في ص268س2 من تحت ضمن حديثه عن الفعل المتعدي بنفسه وتخريجه لقوله تعالى: (هل يسمعونكم إذ تدعون)

ما نصه: ففيه قولان: أحدهما أن التقدير: هل يسمعون دعاءكم، كما قال في الأخرى: (لا يسمعوا دعاءكم).والآخر أن المفعول الثاني محذوف أي: يسمعونكم إذ تدعون" الظاهر أن قوله: "يسمعونكم إذ تدعون " تقدير ناقص لعدم ذكر المفعول الثاني، وأن العبارة تستقيم بتقديره: " ... أي يسمعونكم [الجواب] إذ تدعون". فبهذه التكملة أو بمثلها تصح العبارة. (يُنظر البحر 163/8).

56- جاء في ص272س1 وما بعده ما نصه: " وإنما عمل الفعل في جميع أسماء الزمان، لأن صيغة الفعل تدل عليه كما تدل على المصدر، إلا أن دلالتها على الزمان من جهة حركاته وعلى المصدر من جهة حروفه، وكلاهما لفظ. أحدهما أنها تخصُّ جزءاً من الجهة التي تدل عليها..."الظاهر أن قوله:"أحدهما" كلام منقطع عما قبله، وأن العبارة تصح بمثل التكملة الآتية أوبها: " ...وكلاهما لفظ وإنما عمل الفعل في أسماء المكان المبهمة دون المختصة لسببين]: أحدهما..."

57- جاء في ص273 س الأخير وأول ص274 في ذكره اختلاف النحويين في(دخلت البيت) ما نصه: " وقال الجرمُّي: هو متعد مثل (بنيت) و (عمرت) ونحو ذلك أحدُها أنه لو كان متعدياً..." الظاهر أن قوله : " أحدها " وما بعده منقطع عما قبله، وأن السياق يلتئم بالتكملة التالية أو بمثلها: "... و(عمرت) ونحو ذلك [الجواب عن قوله من أربعة أوجه] أحدُها : أنه لو كان...".

58- جاء في ص 283 س2 ما نصه:"... فإنما تقول ذلك في المنع من التعرُّض به" الظاهر أن أحد اللفظين من قوله: " التعرُّض به" محرَّف ، وأن الصواب: " التعرُّض له " أو " التعريض به ".

59- جاء في ص288 س الأخير في حديثه عن تقديم الحال ما نصه: " ... فهذا يجوز فيه تقديم الحال على صاحبها، وعلى

العامل فيه، لأن العامل قوي متصرف..." قوله: " فيه " تحريف، والصواب " فيها" ؛ لأن الحال وإن كانت عند أهل اللغة وأكثر النحويين تُذَكَّر وتُؤَنَّث إلاّ أن العكبري اعتبرها مؤنثة فقط، فقال في أول الباب: " الحال مؤنثة لقولك في تصغيرها " حُوَيْلَةٌ " وهو في كتابه هذا ملتزم التأنيث فيها، وكذلك حاله في التبيين. (يُنظر التبيين ص 383وما بعدها، وص 386وما بعدها مثلا لا حصراً).

60- جاء في ص 293س2 تحت ما نصه "... والجواب أن الفرق بينهما أن الحال والاستقبال متقاربان[6]، لأن المنتظر يصير إلى الحال..." قال المحقق في حاشية(6): "في م: متقارنان" الظاهر أن قوله: " متقاربان " تحريف، وأن الصواب: "متقارنان" كما في (م).

61- جاء في ص 304س4 من تحت في إبطاله لقول الفراء بتركيب (إلاّ) ما نصه: " والثاني أنه لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و(كأنّ) إلا بدليل ظاهر، ولا دليل بحال. والثاني أنه لو سُلِّم ذلك لم يلزم بقاء حكم واحد من المفردين كما في (لولا) و(كأنّ) وغيرهما، لأن التركيب يُحدث معنىً لم يكن وبحدوثه يبطل العمل." الظاهر أن قوله: " والثاني أنه لو سُلِّم ...كما في (لولا) و(كأنّ) وغيرهما." مكرر، وأن قوله: " إلاّ بدليل ظاهر، ولا دليل بحال " مقحم في هذا السياق.

62- جاء في ص307س4-5 في حديثه عن علة اختيار النصب دون البدل في غير الجنس في الاستثناء ما نصه: "... لأن اللفظ الأول لا يشتمل عليه حتى يخرج بالاستثناء فيتمحض فضلة في المعنى، فيجعل صفة في اللفظ." الظاهر أن قوله: " صفة " تحريف، وأن الصواب " فضلة " .

63- جاء في الصفحة نفسها س4 من تحت وما بعده ما نصه: "... كقولك: قام القوم ليس زيداً، أي : ليس بعضهم زيداً. والضمير ههنا يوحّد على كل حال، لأنه ضمير (بعض) و (لا

يكون) اسمها مظهراً هنا للاختصار. و(لا يكون) كـ (إلاّ) في أنه ليس بعدها سوى المنصوب. ولذلك لا يجوز العطف على المنصوب بها، فلا تقول: جاء القوم ليس زيداً ولا عمراً." في العبارة السالفة أمران: الأول: الظاهر أنّ قوله: "...(بعض) و(لايكون) اسمها..." لا تحتاج (لا يكون) إلى أقواس، لأنه لا يُراد بها (لا يكون) التي تقام مقام (إلاّ) كما هو الحال في قوله: " و(لا يكون) كـ (إلاّ)..." الثاني : الظاهر أن قوله: " ليس " وهم، وأن الصواب " لا يكون " .

64- جاء في ص318س5 وما بعده ما نصه: " وقد ترفع النكرة بعد (كم) في الاستفهام، ويكون المميز محذوفاً، ويقدَّر ما يحتمله الكلام." الظاهر أن قوله: " ما " تحريف، وأن الصواب: "مِمّا ".

65- جاء في ص 329س7 ما نصه: " وقال آخرون العامل فيه حرف النداء، لأنه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه: أحدها أن معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث إنّ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي كقولك (ضرب) و(يا) هي العمل نفسه، وتعبر عنه بـ (نادى)". الظاهر أن قوله: "... و(يا) هي العمل نفسه، وتعبر عنه بـ(نادى)." عبارة غير واضحة، لم أنتهِ فيها إلى شيء. والظاهر أيضاً أن قوله:"نادى" تحريف وأن الصواب " أنادي ".

66- جاء في ص337 س2 من تحت وما بعده في حديثه عن (أيُّها الرجل) ما نصه: " فان وصفت الرجل هنا رفعت الصفة، وإن كانت مضافة لأن الموصوف معرب. وإذا حملت تلك الصفة على موضع (أي) جاز النصب والرفع في المفرد، ولم يكن في المضاف إلاّ النصب." [5] قال المحقق في الحاشية (5): " جاء في شرح الكافية143/1: اعلم أن تابع التابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى (أيّ) أو (هذا) أو (غيرهما)". وعلى هذا يصح الرفع في الصفة المضافة نحو(يا أيها الرجل ذو المال " والمؤلف يأبى

إلاّ النصب" [كذا] الظاهر أن المؤلف يفرق بين حالين: الحال الأولى أن يجري تابع التابع عليه، وهي الحال التي أرادها الرضي بقوله: " اعلم أن تابع التابع على ظاهر إعراب تابع". الحال الثانية أن تُحمل الصفة على محل (أي) وهو النصب ففي هذه الحالة أجاز في المفردة الرفع على اللفظ، والنصب على المحل. ولم يجز في المضافة إلا النصب على المحل.

67- جاء في ص340س8 وما بعده في حديثه على حذف حرف النداء إلاّ من المبهم والنكرة ما نصه: " وأما المبهم فلشدَّة إبهامه يحتاج إلى مخصّص، [فلو حذف المخصِّص[3] لبقي على إبهامه]. ولذلك جاز أن يكون المبهم وصفاً لـ(أيّ) في النداء كما كان اسم الجنس" قال المحقق في الحاشية (3): " المقصود بالمخصِّص ما بعد (أي)، كالناس من قولك: " أيُّها الناس" [كذا] والظاهر أن المقصود بالمخصص حرف النداء. وأن المقصود بالمبهم اسم الإشارة لا(أيّ) كما مثَّل المحقق، يدل على ذلك قوله: "جاز أن يكون المبهم وصفاً لـ (أيّ) في النداء..." ومراد المؤلف قولهم: (أيهذا) يُنظر ص 494من الكتاب.

68- جاء في الصفحة نفسها س3 من تحت ضمن حديثه عن أوجه نداء المضاف الصحيح الآخر إلى ياء المتكلم ما نصه: "أحدها حذف الياء نحو: ياغلامِ، لأن الكسرة تدل عليها في الإثبات"[5] قال المحقق في حاشية (5): " سقط من م: في الإثبات" الظاهر أن قوله: " في الإثبات" لا معنى له في هذا السياق، وأن، الصواب إسقاطه، كما في (م).

69- جاء في ص341س1 في نفس السياق ما نصه: " والرابع إبدال الفتحة كسرةً، والياء ألفاً..." الظاهر أن قوله:" الفتحة كسرة "وهم، وأن الصواب " الكسرة فتحة ".

70- جاء في الصفحة نفسها س4-5 ما نصه: " وقد جاء الحذف في: يا ابن عمي[2]، ويا ابن أمّي، ويا ابن صاحبي[3]" قال المحقق في حاشية (2): " في ح: ويا بن عم بحذف الياء" وفي الحاشية (3): " سقط من ح: يا ابن صاحبي" الظاهر أن قوله: " يا ابن عمي ويا ابن أميّ " تحريف، وأن الصواب: " يا ابن عمِ ويا ابن أمِّ " كما في (ح). والظاهر أيضاً أن قوله: " يا ابن صاحبي" مقحم في هذا السياق لقول المؤلف في آخر الفصل: " وإنما اختص هذان الاسمان بهذا الحكم في النداء لكثرة الاستعمال " فالصواب كما في (ح) أيضاً.

71- جاء في ص 343 س7 ما نصه:" لا يجوز أن تلحق علامة الندبة الصفة نحو: "(وازيد الظريفاه) ، وأجازه الكوفيون[4] ويونس" قال المحقق في الحاشية (4): " ومعهم كما جاء في المفصل يونس بن حبيب [كذا] وأبو الحسن بن كيسان ".

72- جاء في ص345س4 بعد تفسيره الترخيم في اللغة ما نصه: " وبهذا المعنى سُمِّي الترخيم والنداء" الظاهر أن قوله: "والنداء" سهو، وأن الصواب " في النداء ".

73- جاء في ص 348 الحاشية (3) ما نصه: "ممّا دحض به أبو البركات مذهب البصريين قوله في الإنصاف362/1 "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين..." الظاهر أن قوله " البصريين " سهو، وأن الصواب " الكوفيين " .

74- جاء في ص349س7 ما نصه: " ولا يُرَخَّم المبهم وإن زاد على ثلاثة أحرف[3] " قال المحقق في الحاشية(3): " لعله يريد نحو: يا أيُّها الإنسان " ومراد المؤلف بالمبهم اسم الإشارة والاسم الموصول. ينظر التعليق رقم (67)، وينظر ص494 من الكتاب.

75- جاء في ص359س4 ما نصه: " وأما (على) فتكون حرف جر، وحقيقتها للدلالة على الاستعلاء" الظاهر أن قوله: " للدلالة " تحريف، وأن الصواب " الدلالة ".

76- جاء في ص 365س10 ما ناصه: "ولذلك استعملوا (أقلَّ) بمعنى النفي كقولهم: أقل[1]رجل يقول ذاك إلاّ زيد، أي: ما رجل" قال المحقق في الحاشية (1): " في ح: قلّ". كلا اللفظين صواب محض، ينظر سيبويه361/1، والمقتضب404/4، واللسان(قلل).

77- جاء في ال 3اصفحة نفسهاس3 من تحت ما نصه: "وتضمر (ربّ) بعد الواو والجر بها. وقال المبرد[2] والكوفيون الجر بالواو" قال المحقق في الحاشية(2): " قال المبرد في المقتضب404/4: وتقول: أقلّ رجل رأيته إلاّ زيد، إذا أردت النفي بأقلّ... وأن يكون أقلّ في موضع نفي أكثر" ، لا علاقة ألبتة بين إضمار(ربّ) بعد الواو والجر بالواو أو بربّ وبين الحديث عن النفي بـ (أقل) الذي نقله المحقق في الحاشية عن المقتضب للمبرد.

78- جاء في الحاشية(1) ص369ما نصه: " قال ابن هشام في المغني372: " إنهما حرفا جرّ بمعنى(من) إن كان الزمان ماضياً، وبمعنى(في) إن كان حاضراً، وبمعنى (إنْ) و(إلى) إن كان معدوداً، نحو: ما رأيته مذ يوم الخميس، أو مذ يومنا أو عامنا، أو مذ ثلاثة أيام " الظاهر أن قوله: " إنْ " تحريف، وأن الصواب "من" كما في المغني. والظاهر أن قوله: " بمعنى(من) و(إلى) إن كان معدوداً " يوهم أنهما تكونان بمعنى(من) وبمعنى(إلى) ... ولنفي هذا الوهم

قال ابن هشام: "... وبمعنى (من) و(إلى) جمعياً إن كان معدوداً " ينظر المغني ص441.

79- جاء في ص370س5 ضمن حديثه عن (منذ ومذ) ما نصه: "... وحجة البصريين أن الأصل عدم المركَّب..." الظاهر أن قوله: " المركَّب " تحريف، وأن الصواب " التركيب ".

80- جاء في الصفحة نفسها س9 ضمن السياق السابق ما نصه " فنفي دعوى التركيب تحكُّم..." الظاهر أن قوله : " فنفي " تحريف، وأن الصواب " ففي"؛ لأن المصنف يدفع دعوى التركيب في (منذ)، ويؤكد قول البصريين بإفرادها.

81- جاء في ص373س2، ما نصه:" وإنما بُنيت (مُذْ)، وهما اسمان لوجهين..." الظاهر أن السياق يقتضي تقدير سقط، وأن تكملته: " ... (مُذْ) و(منذ)، وهما...".

82- جاء في ص386س4 ما نصه: "... فتلغو (حتى) لدخولها على الجملة تقديراً..." الظاهر أن قوله: " فتلغو " تحريف، وأن الصواب " فتلغى".

83- جاء في ص387س3 في باب الإضافة ما نصه: "... لأن الاسم الأول ملتصق بالثاني ومعتمد عليه، كاعتماد المستند بما يستند إليه."، الظاهر أن قوله: " بما " تحريف، وأن الصواب "على ما" ويؤيد ذلك أن المصنف قال: "...ومعتمد عليه".

84- جاء في ص419س2-1من تحت في حديثه عن عدم جواز زيادة الواو ما نصه: " والثاني أن الحروف وضعت للمعاني، فذكرها دون معناها يوجب اللبْسَ وخلوها عن المعنى. وهو خلاف الأصل" الظاهر أن قوله: " وهو " مقحم في هذا السياق، وأن الصواب

إسقاطه مع النقطة التي قبلها. فتكون العبارة: "...فذكرها دون معناها يوجب اللبس. وخلوها عن المعنى خلاف الأصل".

85- جاء في ص422س2-1 من تحت ضمن حديثه عن (الشك) أحد معاني(أو) ما نصه: "...كقولك: قام زيدٌ أو عمرو، والمعنى أحدهما، ولذلك تقول : فقال كذا أو كذا، ولا تقول: فقالهما[5] " قال المحقق في الحاشية(5): في الأصل: "فقالا " الظاهر أن قوله:" فقالهما " تحريف، وأن الصواب " فقالا " كما في الأصل؛ لأن المراد(زيد أو عمرو) فأحدهما الذي يقول: كذا وكذا، لا كلاهما؛ لذلك لا يجوز أن تقول: فقاما؛ لأن المتكلم شك في أيهما الذي قام، ولم يشك في قيام أحدهما. والظاهر أن قوله: "كذا أو كذا " حُرِّفت فيه (أو) لتناسب(فقالهما)، وأن صواب العبارة: "كذا وكذا " بالواو.

86- جاء في ص429س2 في كلامه عن (أم) المتصلة والمنقطعة ما نصه: " وإن كان بعد (أم) جملة تامة مخالفة للأولى كانت منقطعة، كقولك: أزيد عندك أم عمرو في الدار، لأن (أيّاً) لا تقع ههنا، وسببه أن (أيهما) اسم مفرد، فالخبر عنه واحد، فإذا اختلف الخبران لم يستند إلى أيّهما" الظاهر أن قوله: " لم يستند " تحريف، وأن الصواب " لم يُسنَدا " .

87- جاء في ص334س5 وما بعده في الفصل الذي عقده لعدم جواز العطف على عاملين ما نصه: " واحتج الآخرون بقوله تعالى: [واختلاف الليل والنهار] إلى قوله: [آيات[3] لقوم يعقلون] فـ (اختلاف) بالجر والعطف على (خلقكم)، و(آيات) الثالثة معطوفة على(آيات) الأولى[4]المنصوبة بـ (إنَّ)..." قال المحقق في الحاشية(3): " في الأصل: (لآيات)"وقال في الحاشية(4):" في الأصل: (الثانية)، ولم يكن بدٌّ من تصحيح الأصل ليطابق ما نزل به الوحي الأمين" [كذا]. فيما سلف نقله أمور عدة:

أ- الظاهر أن قوله "آيات" سهوٌ في هذا السياق، وأن الصواب " لايات " كما في الأصل، وأن مراد المؤلف قراءة عبدالله بن مسعود وأُبي بن كعب (لآيات) في الثانية والثالثة كما في الأولى.

ب- الظاهر أن قوله: "الأولى" وهم، وأن الصواب " الثانية " كما في الأصل. وأن قوله: " المنصوبة بـ (إنّ) المراد به أن حرف العطف ينوب مناب عامل واحد، فاعتبارها معطوفة على (لآيات) الأولى يفوت الاستشهاد، ويؤيد ما ذهبت إليه قوله: " فاختلاف بالجر معطوف على خلقكم" ولم يقل معطوف على (في السموات).

ج- والظاهر أيضاً أن القراءات الواردة في هذه الآيات أو في موضع الشاهد من هذه الآيات لم تحقق حتى يتبين وجه الاستشهاد بها. فقد قرأ الجمهور(آيات) بالرفع في الثانية والثالثة وعليها يفوت الاستشهاد لما نحن فيه. وقرأ الأعمش والجحدري وحمزة والكسائي ويعقوب بالنصب فيهما. وزيد بن علي برفعهما مع الإفراد (آيةٌ) وعليها يفوت الاستشهاد وأيضاً، وأُبي وعبد الله (لآيات) فيهما كالأولى. يُنظر البحر 413/9، والكشف عن وجوه القراءات 267/2.

88- جاء في ص454س6-8 في حديثه عن أسماء الأفعال ما نصه: "... وحقيقة القول فيه أن (صَهْ) اسم لـ (اسكُت). وليس اللفظان عبارتين عن شيء واحد. مثل اسكتْ واصمت، فـ (صَهْ) اسم ومسّماه لفظ آخر، وهو: السكُت. فالزمان معلوم من المسمّى لا من الاسم[2] " قال المحقق في الحاشية (2): " لعله يريد أن الزمان يفهم من المسمّى(اسكت) من اسم الفعل (صه) [كذا] أما (السكت) فلا زمان فيه " الظاهر أن قوله: " السكت " تحريف، وأن الصواب " اسكتْ "، لأنه قال: " ... أن (صه) اسم ل لـ (اسْكُتْ).." فـ (اسكتْ) مسمّى (صه).

89- جاء في ص456س5 ضمن حديثه عن خروج بعض أسماء الأفعال من الخطاب إلى الغيبة ما نصه: "...وقد حُكي عن بعض العرب أنه قال: عليه رجلاً ليسي، يريد: ليطلب رجلاً غيري. والأصل: ليس إياي، فحصل في الحكاية شذوذ من وجهين[4] " قال المحقق في الحاشية (4): " لعل المقصود بوجهي الشذوذ خروج اسم الفعل(عليه) من الخطاب إلى الغياب ومن الأمر إلى المضارع المقرون بلام الأمر، ووقوع الضمير المتصل خبراً لليس. ولك أن تضيف وجهاً ثالثاً، وهو تجرد(ليس) من نون الوقاية" والحق أن الشذوذ الأول هو ما ذكره المحقق من خروج اسم الفعل من الخطاب إلى الغيبة، وهو ما صرح به المؤلف. أما الشذوذ الثاني فهو أن اسم الفعل جُعِل خبراً عن الغائب، ولم يذكر الغائب مقدَّماً ولا مؤخراً.ويؤيد ذلك قول المصنف في س2:"وأما الخبر عن الغائب فيفتقر إلى ذكره مقدّماً أو مؤخراً ".

90- جاء في ص461س2 ما نصه: " وأسماء فعل الأمر لا يتقدَّم معمولها عليها عند البصريين لقصورها عن الفعل، وأنها غير مشتقة منه" الظاهر أن قوله: " وأنها " تحريف، وأن الصواب " لأنها ".

91- جاء في ص463س7وما بعده ما نصه: " وأمّا (إيّاك والشرَّ) فمنصوب بفعل محذوف أيضاً، ولا بدّ فيه من مفعول آخر معطوف بالواو ومُعَدًّى إليه بحرف جر كقولك: (إيّاك من الشرِّ)... وجاؤوا بالواو وحرف الجر ليدلوا على ذلك الفعل المحذوف " الظاهر أن قوله: " ... ومُعَدّى... وحرف الجر..." وهم، وأن الصواب "... أو مُعَدّى... أو حرف الجر...".

92- جاء في ص465س6في كلامه عن (لبيك وسعديك وحنانيك) ما نصه: "... وهذه التثنية في معنى الجمع عند سيبويه وأصحابه. وقال سيبويه: هو مفرد قلبت ألفه ياءً مع المضمر..." الظاهر أن

قوله: " وقال سيبويه " وهم، وأن الصواب " وقال يونس " أو تكون العبارة محتاجة إلى تكملة على النحو الآتي: " وقال سيبويه:[قال يونس]..." ينظر الكتاب لسيبويه (بولاق176/1).

93- جاء في ص469س6في باب الاشتغال ما نصه: " و(إنْ) الشرطية كذلك. تقول: إنْ زيداً تُكْرِمْهُ أُكْرِمْهُ، لأن الشرط لا معنى له إلاّ في الفعل[2] " قال المحقق في الحاشية(2): ولذلك رُجّحَ النصب في (منفس) من قول النمر بن تَوْلب:

لا تجزعي إنْ منفساً أهلكتُه وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي"

الحق أن الرفع والنصب في (منفس) في البيت المذكور يتبع لتقدير العامل، لا لما ذكره المحقق. فهم أجازوا تقدير العامل في مثل هذا الموضع من لفظ الفعل الذي بعده أو من معناه، فالرفع في (منفس) على تقدير العامل من معنى الفعل الذي يليه: أي: "إن هلكَ منفسٌ أهلكته..) والنصب على تقدير العامل من لفظ الفعل الذي يليه، أي:(إنْ أهلكتُ منفساً أهلكتُه...) فلا ترجيح للنصب على الرفع فيه.

94- جاء في ص471س4 من تحت ضمن حديثه عن سبق النكرة للمعرفة ما نصه: " والثاني أن النكرة تقع على الأشياء المجهولة، وعلى المعدوم والموجود، والقديم والمُحْدَث، والجسم والعَرَض، كقولك: شيء، ومعلوم، ومذكور، وموجود"

الظاهر أن قوله: " ومعلوم" تحريف، وأن الصواب" ومعدوم "؛ لأن المؤلف قال قبل ذلك: " وعلى المعدوم" ولم يقل: وعلى المعلوم. والأشبه أن قوله: " ومذكور " مقحم لعدم ذكره كما ذكر(معدوم وموجود).

95- جاء في ص472س2 ما نصه: " وبعض النكرات أنكر من بعض، فكل اسم تناول مُسمّيات تناولاً واحداً كان أنكر من اسم تناول دون تلك المسميات. فعلى هذا فأنكر الأشياء(معدوم) و(منكور)[2] " قال المحقق في حاشية رقم (2): في الأصل(مذكور) ويُخَيَّل إلينا أنها (منكور) وأنها

مصحفة..." في هذا السياق أمران: أولهما: الظاهر أن قوله: " تناول دون " سقط منه المفعول به، وأن تكملته : " تناول[ما] دون..." والثاني: أن قوله: "ومنكور" مقحم في هذا السياق؛ لأن أنكر الأشياء يُعَبَّر عنه بلفظ واحد؛ ولأن المصنف بعد ذلك يذكر (معدوم) على أنه أنكر الأشياء، ثم يذكر ما هو أخص منه، ولا يذكر(منكور). يُنظر للاستئناس كتاب(الكليات) لأبي البقاء الكفوي ص655وص694.

96- جاء في ص474س10وما بعده ما نصه: " وإنما كان في الضمائر المرفوعة والمنصوبة متصل ومنفصل... فإذا تقدَّما انفصلا لحاجتهما إلى القيام بأنفسهما، وإذا تأخرا انفصلا لاعتمادهما على العامل" الظاهر أن قوله: (انفصلا) وهم، وأن الصواب " اتصلا ".

97- جاء في 480س1 وما بعده ما نصه: " وحُكي عن بعض العرب أنه قال: " إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ " وهذا ضعيف لما تقدَّم، والحكاية شاذة لا تقوى الاحتجاج بها " الظاهر أن قوله: " لا تقوى الاحتجاج " يحتاج ضبطاً: " لا تُقَوِّي الاحتجاج ".

98- جاء في ص482س10وما بعده ما نصه: " وكذلك(أَنْتُما) لو فتحت التاء لاشتبهت بـ(أنتماء) [3] ؛ ولأن التاء هنا في مجاورة الواحد، فضمت كنون(نحنُ)..." قال المحقق في الحاشية(3) ما نصه:"في الأصل رسمت(انتماء) بهمزة وصل، ويُخَيَّلُ إلينا أن الصواب القطع كما أثبتنا. لأن همزة (انتماء) بمعنى الانتساب مكسورة، وكسرها ينفي عنها الاشتباه. وأما (أنتما) بقصر الممدود، وقطع الهمزة فيجعل الكلمة مشتبهة بـ (أنت ماء)." في العبارة السابقة وكلام المحقق أشياء أقف عندها:

أ – الظاهر أن قوله: "أنتماء" تحريف وتصحيف، وأن الصواب "أأنْتمى"، ولا يعترض عليه بصورة الرسم؛ لأن العبرة هنا بالتشابه في اللفظ، فهو يتكلم عن زمن الوضع، وهو سابق لزمن الرسم.

ب–الظاهر أيضاً أن قوله: " مجاورة "تحريف وتصحيف، وأن الصواب "مجاوز "؛ لأن المراد الزائد عن الواحد كما أن (نحنُ) كذلك. ينظر ما سلف ص476من الكتاب.

ج– قول المحقق: " وأما (أنتما) بقصر الممدود وقطع الهمزة..." مجانب للصواب؛ لأن أبا البقاء بصري المذهب، وهم لا يجيزون قصر الممدود في غير ضرورة الشعر؛ ولذلك نجده يرد قول الكوفيين بجواز ذلك (يُنظر ج2ص98–99من الكتاب). ولا معنى أيضاً للفظة(أنتماء) التي قال المحقق إنها قُصرت، فأصبحت (أنتما).

99– جاء في ص483س2من تحت وما بعده ما نصه: " والاسم العلم هو الموضوع على المسمَّى تمييزاً له، لا لدلالته عليه اشتقاقاً، ولذلك يجوز أن يُسمَّى الأبيض حقيقة (أسود). ويُسمَّى الإنسان زيداً لا لزيادته، و(عبّاساً) لا لعبوسه، بل للتمييز كما ذكرنا. وإنما يثبت أنه علم يعرف به بعد المسمِّي غيرَه بالتسمية..." في السياق السابق أمران: الأول: الظاهر أن قوله " عَلَمٌ يعرف" لا يؤدي المعنى المراد، وأنه يحتاج إلى تكملة "...علم(لا) يعرف...". الثاني" الظاهر أن قوله: " بعد " تحريف، وأن الصواب " قَصْدُ".

100– جاء في ص486س6 في سياق ردّه على قول الكوفيين إنّ اسم الإشارة الذال وحدها، وأن الألف زائدة للتكثير ما نصه: " والثالث أنه قد عوّض من الذاهب بتشديد النون[1] ، فكأنه لم يذهب" قال المحقق في الحاشية(1) ما نصه: " لعله يعني نون (ذان) في بعض القراءات. جاء في شرح المفصل 129/3: " (فأما قوله تعالى: [إنّ هذان لساحران] فقد قرأ ابن كثير وحفص (إنْ) بالتخفيف، وقرأ أبو عمرو [إنّ هذيْنّ (كذا) لساحران بتشديد النون والياء في (هذين) وقرأ الباقون بتشديد النون والألف". الظاهر أن نص ابن يعيش لا يشير إلى تشديد النون من (هذان) و(هذين)، وأن قوله: " وقرأ أبو عمرو [إن هذين لساحران] بتشديد النون،

والياء في (هذين) " يريد به: بتشديد النون في (إنّ)، وبالياء في (هذين) أي قرأ (هذين) بالياء، ولم يقرأ(هذان) بالألف. والذي قصد إليه العكبري بقوله: " أنه قد عوّض من الذاهب بتشديد النون، فكأنه لم يذهب." قولهم(ذانّك) بتشديد النون. فقد ذهب بعضهم إلى أن تشديد النون عوض من الألف المحذوفة من (ذان). يُنظر التاج(ذا) في باب الألف اللينة. والتشديد لغة تميم وقيس، ووردت بها بعض القراءات. ينظر أوضح المسالك1/139-140.

101- جاء في الصفحة نفسها س الأخير وأول ص487ما نصه:" ...فأما(أولاءِ) فجمع المذكر والمؤنث من غير لفظه. وفيه المد والقصر، و(الكاف) حرف للخطاب بلا خلاف" الظاهر أن في العبارة سقطاً، وأن تكملتها: " والكاف (في أولئك) حرف..."؛ لأنه قال بعد ذلك:" والكاف في ذلك"، وقال أيضاً: " فأما اللام في (تلك)".

102- جاء في ص487س7وما بعده في تعليله لكسر اللام في (ذلك) ما نصه:"... وحُرِّكت لئلا يلتقي ساكنان، وكسرت لأمرين: أحدهما: أنه الأصل في التقاء الساكنين. والثاني: للفرق بينها وبين لام الملك. فصل: فأما(اللام) في (تلك) فبقيت على سكونها، لأن الياء قبلها حذفت لئلا تقع الياء بين كسرتين، إذ الجمع يدعو إلى كسر اللام، وكسرة التاء تدل على الياء المحذوفة " الحق أن المصنف لم يكن موفقاً في تعليله هنا، فقوله: "أحدهما: أنه الأصل في التقاء الساكنين" تسرّع منه، فالمعلوم من كتبهم أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين إذا كان أولهما حرف مد يكون بحذف حرف المد، لا بتحريك الحرف الذي يليه كـ (قُلْتُ) مثلاً. وقوله: " للفرق بينها وبين لام الملك" تسرّع أيضاً؛ لأن كسر اللام في (ذلك) لا يحقق الفرق؛ إذ لام الملك مكسورة أيضاً. وقوله: : فأما اللام في (تلك) ...بين كسرتين" بعيد عن الصواب؛ لأن الياء حُذفت لالتقاء الساكنين؛ إذ الأول منهما حرف مد.وقوله: " إذ الجمع يدعو نإلى كسر اللام" يعني أن الجمع بين الياء واللام سيؤدي إلى كسر اللام للتخلص

من التقاء الساكنين كما ذكر في (ذلك). وهذا غير سديد كما ذُكِرَ في (ذلك).

103- جاء في ص488س5ما نصه: "فصل[1] " قال المحقق في الحاشية (1): " موضع هذا النص في بحث الضمائر، ويبدو أن المؤلف نسيه هناك وتذكَّره الآن وهو يتحدَّث عن الحذف" والحق أن المؤلف تحدَّث عن (هو) و(هي) في الفصول التي عقدها لها في باب " المعرفة والنكرة " (يُنظر ص477وما بعدها من الكتاب). ولما ناقش هنا قول الكوفيين: إن اسم الإشارة هو الذال فقط والألف للتكثير قرن به قولهم: إن الهاء في (هو) و(هي) هي الاسم، وما بعدها مزيد للتكثير.

104- جاء في ص490س7 في ذكره أولى حجتي من قال: إن اللام وحدها للتعريف ما نصه: " أحدهما: أن التعريف الحاصل في الاسم يجعله غير النكرة، ولذلك إذا جاء آخِرُ بيت نكرة، وآخر بعده معرفة لم يكن إيطاءً..." الظاهر أن قوله: " وآخر بعده " لا يؤدي المعنى المراد إلاّ بتقدير تكملة: " .... وآخر (ما) بعده...".

105- جاء في ص492س2من تحت ما بعده في ذكره لمعاني اللام ما نصه: " والثالث أن تكون للمعهود بين المتكلم والمخاطب كقولك لمن تخاطبه: جاء الرجل الذي عهدناه " الظاهر أن قوله: " جاء الرجل الذي عهدناه " سقط منه لفظ (أي)، وأن الصواب: " جاء الرجل[أي]: الذي عهدناه" .

106- جاء في ص493س9 ما نصه: "... ولأن الهاء اسم مضمر يعرّف بما قبله بالإضافة " الظاهر أن قوله: " بما " تحريف، وأن الصواب " ما ".

107- جاء في ص496س5 وما بعده ما نصه: " فصل: في (الفصل) الذي يسميه الكوفيون (العماد)، وهو (أنا) و(نحن) و (هو) للغائب و(هي).

ولا يفصل إلا بضمائر المرفوع المنفصل على حسب ما قبله من المتكلم والمخاطب والغائب" كذا جاءت العبارة، والأشبه أن قوله: " وهو (أنا)... و(هي) مقحم في هذا السياق من بعض النسّاخ أو القراء؛ وذلك لقول المصنف: " ولا يفصل إلا بضمائر المرفوع المنفصل..."، ولوضوح قلق قوله: " للغائب " في هذا السياق؛ ولأنه لم يذكر (أنتَ).

108- جاء في ص498س6في حديثه عن المسألة الزنبورية ما نصه: "وقال ثعلب: هو عماد[3] ، أي وجدته إيّاها" قال المحق في الحاشية (3): "جاء في أسرار العربية 342: " وذهب الكوفيون إلى أن المضمر هو الكاف و(إيّا) عماد، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الشيء لا يُعمد بما هو أكثر منه" الظاهر أن المراد بالعماد في نص أبي البقاء ضمير الفصل، وجاء بلفظ العماد لأنه جاء ضمن كلام منقول بنصه عن ثعلب، والعماد مصطلح كوفي كما ذكر المصنف في أول الفصل. ويؤكد ما ذهبتُ إليه قول أبي البقاء في الرد على ثعلب في آخرص499 " ولا يصح جعل (هو) فصلاً؛ لأن الفصل يكون بين اسمين، وليسا هنا." وهو بذلك غير العماد الذي ورد في نقل المحقق عن (أسرار العربية) فمراد أبي البركات بالعماد في النقل المذكور التقوية أو الدِّعامة (يُنظر ما سلف ص480).

109- جاء في ص500س8 في باب ما لا ينصرف ما نصه:" أحدهما أن استحقاق الاسم الصرف أصل متأكد، فالشبه الواحد دون تأكُّده بالأصالة." الظاهر أن قوله: " فالشبه الواحد دون تأكده بالأصالة" لا معنى له، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية أو بنحوها :"... دون تأكده[لا يقدح] بالأصالة."

110- جاء في الصفحة نفسها س5 من تحت ما نصه: "... والشبه الواحد لا يرجّح الأصالة..." الظاهر أن قوله: " لايرجّح " تحريف، وأن الصواب "لا يمنع".

111- جاء في ص501س5 ما نصه: " فالاسم يصير فرعاً بحدوث أمر ثان لغيره ومسبوق به." الظاهر أن السياق يشعر بوجود سقط، وأن تكملته: "... بحدوث أمر [هو معه] ثانٍ لغيره.." فبهذه التكملة أو بمثلها تستقيم العبارة.

112- جاء في الصفحة نفسها س6 ما نصه: " وتلك الأمور تسعة: وزن الفعل، والتعريف، والزيادة، والوصف، والعدل، والعجمة، والجمع، والتركيب. وكل منها مسبوق بضده أو خلافه" الظاهر أنه ذكر أن العلل المانعة تسعة، وعدَّد ثمانية، والتي لم تذكر هي (التأنيث)، وحقها أن تكون بين (التعريف) و(الزيادة). فتكون بذلك موافقة لترتيبه إيّاها عندما تحدث عنها علةً علةً.

113- جاء في ص503س3 ما نصه: " فأما (عثمان) و(عريان) إذا سُمِّي فيمتنع صرفهما..." الظاهر أن قوله: "...إذا سُمِّي فيمتنع..." لاتؤدي المعنى، وأنها تحتاج إلى التكملة الآتية: "... إذا سُمِّي [بهما] فيمتنع...".

114- جاء في الصفحة نفسها س6 في سياق الكلام السابق ما نصه: " أحدهما: أن الألف والنون كألفي التأنيث فيما ذكرنا. والثاني أنه وصف قد اجتمع فيه سببان." الظاهر أن قوله: " قد " تحريف، وأن الصواب "فقد". وأن السياق يحتاج إلى نقطة " ... وصف. فقد...".

115- جاء في ص 507س9 ما نصه: " فإن سميت بـ (قيل) و(بيع) صرفت، لأن هذا الوزن يكثر في الأسماء، ولم ينقل إلى أصله الذي هو فعل، لأنه رفض وصار كأنه أصل." الظاهر أن قوله: " ولم ينقل" تحريف، وأن الصواب " ولم ينظر ".

116- جاء في ص508س4ما نصه: " إذا كان الاسم على ثلاثة أحرف ساكن الأوسط معرفة، نحو(هنْد)..." الظاهر أن قوله: " إذا كان الاسم

على ثلاثة ..." لايصح على إطلاقه، وأنه يجب تقييده بالتكملة الآتية: "...الاسم [المؤنث] على ثلاثة...".

117- جاء في ص513س2ما نصه: " إذا كان الوصف تاء التأنيث نحو(ضاربة)..." الظاهر أن قول: " ...الوصف تاء التأنيث..." لا معنى له، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: "... الوصف[فيه] تاء التأنيث...".

118- جاء في الصفحة نفسها س2من تحت ما نصه: " أحدها المعرفة، وهو لا تدخله الألف واللام نحو (جُشَم)..." الظاهر أن قوله: "... وهو لا تدخله..." لا يؤدي المعنى، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: "...وهو[ما] لا تدخله...".

119- جاء في ص514س5 وما بعده ما نصه: " وأما ما عُدِل من الصفات فيجيء على(فُعال)... وعلى(مَفْعَل)...، وهو غير مصروف." الظاهر أن قوله: "وهو" تحريف، وأن الصواب " فهو " لقوله في أول العبارة: " وأما...".

120- جاء في ص518س6ما نصه: " فأما (أُباتر) فينصرف بكل حال، لأنه كثير الأسماء..." الظاهر أن قوله: " كثير الأسماء " لا معنى له، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: "...كثير[في] الأسماء...".

الجزء الثاني:

1- جاء في ص15 س3وما بعده في ذكره لاختلافهم في أي أقسام الفعل أصل لغيره ما نصه: " وفعل الحال يمكن الإشارة إليه فتحقق وجوده [فيصدق الخبر عنه، وقال قوم: الأصل هو المستقبل لأنه يخبر عنه عن المعدوم ثم يخرج الفعل إلى الوجود فيخبر عنه بعد وجوده] " الظاهر أن قوله: " عنه في المواضع الثلاثة تحريف، وأن الصواب " به". فالفعل يخبر به ولا يخبر عنه، ولو كان (عنه) لما قال المؤلف: "... لأنه يخبر عن المعدوم..." .

2- جاء في ص 21س1 ضمن حديثه عن علة إعراب الفعل المضارع ما نصه: " فإنْ قيل: لِمَ لَمْ يُجعل من أحكام الاسم غير الإعراب؟ قيل: الإعراب لا يُغيِّر معنى الفعل." الظاهر أن قوله: " لم يجعل من أحكام الاسم" لا يؤدي المعنى، وأن الصواب يحتاج إلى التكملة الآتية: "...لم يُجعل [له] من أحكام...".

3- جاء في ص 25س4 من تحت وما بعده: " واحتُجّ للكسائي: بأن الفعل قبل حرف المضارعة مبني وبعد وجوده وحدَه مرفوع، والرفع عمل لا بدّ له من عامل، ولم يحدث[4] سوى الحرف، فوجب أن يضاف العمل إليه، وإنما بطل عمله بعامل آخر لأنه أقوى منه كما (إنْ) الشرطية يبطل عملها بـ(لم)." قال المحقق في الحاشية(4): " في م: ولا محدث." في السياق السابق أمران: الأول: الظاهر أن قوله: " لم يحدث " تحريف، وأن الصواب ما في(م) مع تكملة يقتضيها السياق: "...ولا محدث [له] سوى الحرف..." الثاني: الظاهر أن قوله: " كما إنْ" يصح بالتكملة الآتية: " كما[أنّ] (إنْ) الشرطية...".

4- جاء في ص27 س4 في حديثه عن الأمثلة الخمسة ما نصه: "أحدهما أن المعنى الذي أعرب به[2] المضارع موجود فيها من غير مانع." قال المحقق في الحاشية(2): " في ح: له ". الأشبه ما في (ح)، وكان حقه أن يُثْبت في النص؛ لأن المحققين عدّا النسختين أصلاً، فلا مزَّية لإحداهما على الأخرى.

5- جاء في الصفحة نفسها س5 من تحت في دفعه لكون الضمير في الأمثلة الخمسة حرف إعراب ما نصه: " والثاني باطلٌ أيضاً لأنه اسم في موضع رفع معمول للفعل فليس منه، ولا علامة لشيء هو فيه " الظاهر أن الواو في قوله " ولا " مقحمة في هذا السياق.

6- جاء في ص28س8 ما نصه: "... أن الماضي سُكِّنَ لئلا تتوالى أربع حركات وكذلك هو المضارع. وسكون الثاني عارض لا يعتد به، وإن الساكن غير[5] حصين، وحرف المضارعة متحرك وهو من نفس الفعل. وإنّ[6] زيادة الحرف ناب مناب الحركة." قال المحقق في حاشيتيه

(5)(6): " في ح: أو أن؟" الظاهر أن قوله:" وإن" بالواو في الموضعين تحريف، وأن الصواب: " أو إن" كما في (ح).

7- جاء في ص39س8 في عرضه لحجتي الكوفيين في أن لام التعليل هي الناصبة للفعل ما نصه: " ألا ترى أنه يجوز أن تقول: أَمَرْتُكَ تُكْرِمَ زيداً، تريد بأن تكرمَ زيداً. فيتعيَّن أن تكون هي الناصبة." الظاهر أن قوله: " تكرمَ" تحريف، وأن الصواب: "بتكرمَ"؛ لأنهم ذهبوا إلى أن لام التعليل هي الناصبة، ورفضوا تقدير "أن"، فيقولون: كما لايصح أن تقول: " بتكرم " وأن تريد " أن " مقدرّة بعد الباء، وكذلك لا يصح أن تقول " لتكرمَ" مريداً " أن " مضمرة بعد اللام.

8- جاء في ص39س4 من تحت وما بعده في جوابه عن كلمات الكوفيين في النصب بلام التعليل ما نصه: " يُسْلِم إلى أن (كي) تنصب بنفسها. ولكن لِمَ تكون اللام كذلك واتفاقهما في المعنى يوجب[5] اتحادهما في العمل" قال المحقق في الحاشية (5): " في ح: لا يوجب." الظاهر أن قوله: " يُسْلِم إلى أن " فيه تحريف وإقحام، وأن الصواب: " نُسَلِّمُ أنّ (كي)...". والظاهر أيضاً أن قوله: " يوجب" سهوٌ، وأن الصواب ما في (ح): " لا يوجب" ؛ لأنه لو كان يوجب ذلك لكان موافقاً لهم، وهو يرد عليهم.

9- جاء في ص42س1 في حديثه عن نصب (يعجز) بعد الواو في (لا يسعني شيء ويعجز عنك) بـ (أن) المضمرة، ما نصه: "...والمعنى لا يجتمع في شيء واحد أن يسعَني وأن يضيق عنك. أي: أنا وأنت مشتركان فيما يحُسن ويقبح ويضيق ويتسع فكيف نفترق في ذلك؟ ولو رفعت لصار المعنى (2) نفياً، وآل المعنى إلى أنه لا يسعني شيء ولا يضيق عنك وهذا عكس المعنى." قال المحقق في الحاشية (2): " في ح: لصار الثاني". الظاهر أن قوله:" المعنى" وهم، وأن الصواب "الثاني" كما في (ح). ومراده: الفعل الثاني، وهو(يعجز عنك).

10- جاء في ص43س2 من تحت في ذكره لجواز النصب في نحو قوله: (ما تأتينا فتحدثنا) على معنيين ما نصه: " أحدهما: أن تريد نفيهما على سبيل الإنكار على مُدَّعي الإنكار[4]، أي: أنت ما تأتينا فكيف تُحدّثنا؟! " قال المحقق في الحاشية(4): " في ح: على مدَّعي الحديث." الظاهر أن قوله: "الإنكار" سهو، وأن الصواب "الحديث" كما في (ح).

11- جاء في ص45س8 في ذكره أن الفعل يرتفع بعد(حتى) على معنيين ما نصه: " أحدهما: أن يكون الفعل الذي بعدها وسببه ماضيين كقولك: سرت حتى أدخلَها، إذا كنت قد سرت ودخلت، فكأنَّك قلت: سرت فدخلتها ماضياً[3] " قال المحقق في الحاشية(3): "كلمة (ماضياً) سقطت من ح." الظاهر أن كلمة " ماضياً " مقحمة في هذا السياق، وأن الصواب إسقاطها كما في (ح)، لأن معنى المضي مفهوم من الفعل " فدخلتها ".

12- جاء في ص46س قبل الأخير في ردّه لإجازة الكوفيين إظهار (أنْ) مع لام (كي) في النفي ما نصه: " ومن العجب إجازة الكوفيين إظهار (أنْ) بعدها في قولهم: اللام هي العاملة." الظاهر أن قوله: " في " سهو، وأن الصواب "مع ".

13- جاء في ص63س4-5 في حديثه عن عدم المجازاة بـ(كيف) ما نصه: " ولا يصح قياسها على الحرف في عدم الضمير كما تقاس[1]بقية الأسماء على (إنْ) في عدم عود الضمير عليها." قال المحقق في الحاشية(1): " في ح: كما لم تقاس". الظاهر أن قوله: " كما تقاس" لا يؤدي المعنى، وأن الصواب: " كما لم تقس " كما في(ح).

14- جاء في ص64س7ما نصه: " فإن قلت: لا تدنُ من الأسد يأكْلك، لم يجز، لأن تقديره: إلاّ تدنُ منه يأكُلْك، والتباعد منه ليس بسبب في أكله. فإن قيل: لِمَ لَمْ يُقَدَّر: إنْ تَدْنُ؟ قيل: يجب أن يكون المقدَّر من جنس الملفوظ به، كما لا تقدِّر في الأمر النهي[4]، كذلك لا تقدِّر في النهي

الإيجاب." قال المحقق في الحاشية(4): " في ح: النفي". الظاهر أن قوله " النهي" وهم وأن الصواب " النفي " كما في (ح).

15- جاء في ص65س1 ما نصه: " مسألة: الأمر والنهي ونحوهما لا يُجزم بأنفسهما بل بشرط مقدر..." الظاهر أن قوله: " لا يجزم " تحريف، وأن الصواب " لا يجزمان ".

16- جاء في ص72س12 في كلامه عن تحريك واو الجماعة وياء المؤنثة المخاطبة إذا وقعت بعد نون التوكيد ما نصه: "...وليس كذلك قولك: اِرْمُنّ و اِرْمِنّ، لأن ضمة الميم تدل على الواو، والكسرة تدل على الياء المحذوفة." الظاهر أن العبارة تحتاج إلى تكملة: "... على الواو[المحذوفة]...".

17- جاء في ص72س 3 من تحت في ذكره لأمر جماعة النساء من (وأى) مؤكداً ما نصه: " أما الواو التي هي فاء الفعل فحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في قولك: (ءُئِي)..." الظاهر أن قوله " ءُئي " تحريف، وأن الصواب " يَئِي".

18- جاء في ص75س6 ما نصه: " وإنما يُحَرَّك المبني لأمرين: أحدهما: التقاء الساكنين. والآخر: شبهه بالمعرب[3]." قال المحقق في الحاشية(3): " وذلك كشبه الفعل المضارع بالاسم[كذا] انظر أسرار العربية25، وإيضاح علل النحو86".

19- جاء في ص81س3 من تحت في كلامه عن (قبل وبعد) ما نصه: "ويضافان إلى المفرد لأن الإبهام يزول به إذا كانا بعضه أو مضافين له من جنسه ." الظاهر أن قوله: " أو مضافين له من جنسه " غير واضح، ولم أنته فيه إلى شيء.

20- جاء في ص91س6 ما نصه: " وأما (هاتِ) ففعل صريح. يقال هاتا يُهاتي مهاتاةً مثل رامى وحامى." الظاهر أن قوله: "هاتا" خطأ في الرسم الذي استقر عليه الناس، وأن الصواب: (هاتى).

21- جاء في ص94س5 في حديثه عن (جَيْر) ما نصه: ...وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين، ولم يكثر استعمالها ففتح كما فتحت (أين)." الظاهر أن قوله: " ففتح " تحريف، وأن الصواب: " فتفتح ".

22- جاء في ص103س1ما نصه: " فإن قيل كان يمكن أن يقول" أبقلتِ إبقالها. فيلقي كسرة الهمزة على التاء..." الظاهر أن قوله: " إبقالها" بقطع الهمزة هنا وهم، وأن الصواب " أبقلتِ ابقالها ".

23- جاء في ص104س6 بيت جرير المشهور في رثاء عبدالله بن الزبير – رضي الله عنه–:

لما أتى خبرُ الزبير تواضعت سُوُرُ المدينة والجبالُ الخُشَّعُ

الظاهر أن قوله: " سُوُرُ يُقَوِّتُ الاستشهاد وأن الصواب " سُوْرُ".

24- جاء في ص127س1–2في حديثه عن حرفية(أنّ وأنْ) الموصولتين ما نصه: " ...لأن كونها موصولة يخرجها عن حكم الأسماء إذ من حكم الأسماء التمام، وكونها لا[2] تعم حكم أكثر الحروف فعُلم أن الاسمية تثبت بدليل غير هذا." قال المحقق في الحاشية(2): " (لا)، ساقطة من م." الظاهر أن (لا) مقحمة في هذا السياق، وأن الصواب ما في (م).

25- جاء في ص128س2 وما بعده ما نصه: " ولا يتقدّم شيء من الصلة على الموصول...وذلك قولك" : سرني ما صنعتَ اليومَ. إن نصبت: اليوم سرني جاز تقديمه وتأخيره، وإن جعلته ظرفاً لـ (صنعت) لم يجز تقديمه بحال." الظاهر أن قوله: " اليومَ سرني" لا يؤدي المعنى، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: "...اليوم[بـ]سرني..." .

26- جاء في ص133س2-1من تحت في حديثه عن حذف أداة الاستفهام ما نصه: " وعلى هذا حملت قراءة من قرأ: [اتخذناهم سِخْرِيّاً][4] بكسر الهمزة." قال المحقق في الحاشية (4): " سورة ص:63/38، وقال في كتاب السبعة556: قرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم: (سِخْرِيّاً) كسراً. وروى المفضل عن عاصم: (سُخريّاً) ضماً. وقرأ نافع وحمزة والكسائي(سُخْرِيّاً)ضماً. وهما لغتان. وانظر حجة القراءات لابن زنجلة492، وقال ابن خالويه في الحجة234: قوله تعالى (سخرياً) يقرأ بكسر السين وضمها، فالحجة لمن كسر أنه أخذه من (السّخْرِيّا) [كذا] والحجة لمن ضم أنه أخذه من (السُّخْرة)، وانظر الإتحاف389و457. ومما يجدر ذكره أن (سخريا) وردت بالقراءتين في (سورة المؤمنون)110/23 وانظر السبعة448." الظاهر أن المحقق وهِم فظنّ أن الشاهد في قوله (سخريّا). وموضع الشاهد صرح به المؤلف بقوله: " بكسر الهمزة " ، ولا همزة إلاّ في (اتخذناهم). وتحقيق الشاهد يكون على النحو الآتي: " وقرأ ابن كثير ونافع وابن عامر وعاصم: [الأشرارِ *أَتَّخَذْناهم] بقطع الهمزة. وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي: [الأشرارِ * اِتَّخَذْناهم] بألف موصولة." السبعة556. ومراد المؤلف بقوله: " بكسر الهمزة " أي في الابتداء؛ لأنها أول آية ، فإذا ابتدئ بـ (اتخذناهم) كسرت الهمزة. ووجه الاستشهاد أن من قرأ بكسر الهمزة قَدَّرهمزة الاستفهام محذوفةً لدلالة الكلام عليها. وهذا يوافق السياق؛ لأن المؤلف يتكلم عن حذف أداة الاستفهام.

27- جاء في 161س6 ما نصه: "...لأن علامة التأنيث مفتوح ما قبلها أبداً، فهي كاسم ضمّ إلى اسمٍ[6] فيبقى الصدر بحاله." قال المحقق في الحاشية (6): " في ح: فيجب أن يبقى الصدر بحاله" الظاهر أن ما في (ح) أولى بالإثبات هنا، ولا سيما أن المحققين عدّا النسختين أصلاً.

28- جاء في ص162س5 ما نصه:" فإن كان المؤنث بالألف رباعياً مثل (قَرْقَرا) ..." تكتب وفق القواعد الرسم التي استقر عليها الناس: "قرقرى" وإذا رُسمت كذلك في المخطوط يشار إلى ذلك في المقدمة فحسب.

ووردت أيضا في الصفحة نفسها السطر الأخير: "...كما حذفت ألف (قرقرا)". ويُنظر التعليق رقم(20).

29- جاء في ص163س1-2 في كلامه عن تصغير (حُبارى) ما نصه: " وأجاز بعضهم حذف ألف التأنيث وقلب ألف المد ياءً وزيادة تاء التأنيث فيقول: حُبَيْرَة..." الظاهر أن قوله: " حُبَيْرَة" وهم، وأن الصواب: " حُبَيِّرَة ".

30- جاء في ص173س9 ما نصه: " فاما في المؤنث فقد قالوا: هذه وهاذي..." كذا. ويُنظر التعليق رقم(28).

31- جاء في ص184س8 في ذكره لقلب ألف (فاعل) في التكسير واواً ما نصه: " أحدهما: الفرق بين ألف (فاعل) وياء(فَيْعل) نحو: صَيْرَف وبَيْنَس فلو قلت: ضارب لجاز أن يقال الواحد: ضيرب" الظاهر أن قوله: "ضارب" تحريف، وأن الصواب " ضيارب " ؛ لأن مراد المؤلف أنهم لو قلبوا ألف (فاعل) في التكسير ياءً لقالوا بدل (ضوارب): ضيارب وهذا يمكن أن يظن أن واحده (ضَيرب) فيلتبس تكسير(فاعل) بتكسير (فَيْعَل).

32- جاء في ص188س قبل الأخير ما نصه: " فإن كانت العين واواً نحو: سُورة، لم تحرك لئلا تنقلب[3]الواو بالضم أو تقلب ألفاً إن فتحت..." قال المحقق في الحاشية (3): " في م: تنقل" الظاهر أن قوله: " تنقلب " تحريف، وقوله: " تنقل " تصحيف، وأن الصواب "تثقل" بالثاء.

33- جاء في ص189س3-4ما نصه: " ...نحو كُلْية، فالتسكين هو الوجه لما تقدَّم في الواو، ولو فُتحت العين لأدى القياس إلى قلب اللام ألفاً أو حذفها لالتقاء الساكنين." الظاهر أن قوله: " أو حذفها " تحريف، وأن الصواب " وحذفها ".

34- جاء في ص190 س6-5من تحت ما نصه: " فمن ذلك: (ليلة) جُمعت على (ليالٍ)، وكان قياسها: (لِيال) مثل (جِفان)، أو ليلاً..." الظاهر أن قوله: "لِيال" سهو، وأن الصواب " لِيالاً".

35- جاء في ص198س الأخير ما نصه: " ...وتقول: مررت برَجِلٍ – فتكسر الجيم- ولا تقول: هذه رَجِلٌ لئلا تخرج من كسر إلى ضم في حشوٍ. وتقول: هذا بُسُر، فتضم، ولا تقول:أكلت من بُسِرْ- فتكسر- لئلا تخرج من ضم إلى كسر لازم في حشو...] الظاهر أن قول"بِرَجِلْ" سهو، وأن الصواب "بِرِجِلْ"؛ لأن الأصل: مررت بِرِجْلٍ، ثم نُقِلت حركة اللام في الوقف إلى الجيم الساكنة، فأصبحت: بِرِجِلْ. فلو كانت بِرَجِلْ. فهذا يعني أن الأصل " مررت بِرَجُلٍ " والجيم هنا ليست ساكنة فلا يصح النقل. والظاهر أيضاً أن قوله: " رَجِلٌ" سهو، وأن الصواب "رِجُلْ" ويقال فيها ما قيل في التي قبلها إلاّ أن الحركة المنقولة في هذه ضمة. والظاهر أن قوله : "إلى كسر لازم " لا يؤدي المعني، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: " إلى كسر[غير] لازم"؛ لأن الكسر ليس من بنية الكلمة، وللمتحدث عنه مندوحة، فلا يُلْجأ إليه.

36- جاء في ص200س4-5في حديثه عن علة امتناع الإبدال في الوقف في حالي الرفع والجر ما نصه: "...والياء في الجر تلتبس بياء الجمع أو ضمير المتكلم أو ياء المتكلم[3] ..." قال المحقق في الحاشية(3): " في ح: ياء النسب ...) الظاهر أن قوله:"أو ياء المتكلم" وهم، وأن الصواب كما في (ح): " أو ياء النسب"؛ لأن المصنف قال قبلها: " أو ضمير المتكلم" وضمير المتكلم هو ياء المتكلم في هذا السياق لقوله: " والياء في الجر..." ولا ضمير للمتكلم في الجر إلاّ الياء.

37- جاء في ص202س2 في حديثه عن إثبات التاء التي للتأنيث في الأسماء تاءً في الوقف عند بعضهم ما نصه: " ومنه قول[1]: يا أهلَ سورةِ البقرتْ، فقال مجيب: ما أحفظ منها ولا آيتْ، ولا يبدل هنا من

التنوين ألفاً." قال المحقق في الحاشية (1): " كلمة (قول) ساقطة من (ح). الظاهر أن قوله: " قول" مقحم في هذا السياق، وأن الصواب إسقاطه كما في (ح). والظاهر أيضاً أن قوله: " ولا يبدل هنا من التنوين ألفاً" لا تؤدي المعنى، إذ ليس المقصود التنوين على إطلاقه، وأن الصواب يكون بالتكملة الآتية: "... من التنوين[في النصب] ألفاً." أي على لغة هؤلاء لا نقول في قولنا: " رأيتُ بقرةً " في الوقف: (بقرتا)، وإنما نقول أيضاً: بقرتْ كما هو الحال في الرفع والجر.

38- جاء في ص203س3 في حديثه عن لغة من ينقل حركة الهمزة المتطرفة في الوقف ويحذفها ما نصه: " ومنهم مَنْ يُلقي حركة الهمزة على ما قبلها ويحذفها فيقول: هذا الوَثُ بغير همزة في الأحوال الثلاث، لكن يضم الثاء في الرفع، ويفتحها في النصب ويكسرها في الجر كما كانت الهمزة كذلك." الظاهر أن قوله: " ويفتحها...ويكسرها" تصحيف، وأن الصواب: "... ويفتحها...ويكسرها..." بالياء؛ لأنه قال قبلها: "يلقي... ويحذفها فيقول ...يضم".

39- جاء في ص210س4ما نصه: " ألا ترى أنَّ الألف في (ما) لو كانت منقلبة لكانت عن واو أو ياء ولو كان كذلك لخرجتا على الأصل لأنهما في مثل ذلك ساكنان[3]..." قال المحقق في الحاشيتة(3) : " في ح: ساكنتان" الظاهر أن قوله: " ساكنان" تحريف، وأن الصواب "ساكنتان كما في (ح) لقوله: " لخرجتا ".

40- جاء في ص230س6ما نصه " أما المكرر نحو وَسْوَسة وصِيصة..." الظاهر أن قوله: " صِيصة " تحريف، وأن الصواب: صِيْصِيَة " كما في سيبويه347/2، 386 (بولاق).

41- جاء في ص231س الأخير ما نصه: " وأما إدْرَوْن فإفْعَوْل لأنه مشتق من الدَّرْن لأنه دُرْديّ الزيت وذلك كالدَّرن." وجاء في ص238س3ما نصه: " [مسألة: إدْرَون: إفعول من الدَّرن، لأن معناه

دُرديّ الزيت، ويقال أيضاً: فلان على إدرونه أي على أصله][3]." قال المحقق في الحاشية(3): " ما بين المعقوفتين من ح وهو مكرر وليس فيه زيادة إلا الجملة الأخيرة." الظاهر أن الكلام على (إدْرَون) حقّه أن يكون في ص231؛ لأن المصنف تحدَّث في هذا الموضع عن زيادة الهمزة وساق لذلك أمثلة منها (إدْرَون) فهو- كما ذكر المحقق- مكرر في ص238، ويشهد له بذلك عدم وروده في النسخة (م)، وكان الأولى أن تضاف في آخر كلامه عنه في ص231 الجملة الزائدة، وهي[ويقال أيضاً فلان على إدْرونه أي على أصله] مع الإشارة في الحاشية إلى التكرار.

42- جاء في ص223س2 ما نصه: " وأما أرَوْنان فيحتمل ثلاثة أوجه: اظهرها أنها أَفْعَلان من الرَّون وهو الشدَّة. ويقال: يومٌ أرَوْنان أي شديد[3]..." قال المحقق في الحاشية(3): " قال سيبويه317/2: "وأرَوْنان... وفي سفر السعادة43/1...يوم أرَوْنان ..." قوله: " أرَوْنان" في المواضع الأربعة وهم، والصواب " أرْوَنان"؛ لأن المصنف ذكر أن وِزانه إمّا (أَفْعَلان) أو (أَفْوَعال) أو(فَوْعَلان)، وكلها تقتضي الضبط المشار إليه. ويُنظر سيبويه 317/2، والممتع356،357، وسفر السعادة43/1، واللسان(رون).

43-جاء في ص237س3-4 في حديثه عن الهمزة في (إوزّة) ما نصه: " ...ولا يجوز أن تكون الهمزة والواو أصلين إذ ليس في الأصول (وزّ)[2]..." قال المحقق في الحاشيتة(2): " في ح: إذ ليس في الأصول كلمة مركبة: همزة، واو، زاي." الظاهر أن قوله: " وزّ " تحريف، وأن الصواب "أوز"، يشهد بذلك السياق وما في (ح). (يُنظر الممتع: 74).

44- جاء في ص240س8 ما نصه: " [مسألة: إصْلِيت: إفعِيل من صَلَت وأصله السرعة] [6]." قال المحقق في الحاشية (6): " ما بين المعقوفتين

ساقط من م ومكرر في ح وقد سبق ذكره." ما ذكره المحقق صحيح فقد ذُكرت العبارة في ص231 وكان الأولى الاقتصار على ما ورد في الحاشية دون تكرار العبارة في النص.

45- جاء في ص242س6 ما نصه: " ومنها شَمْأَل، بزيادة الهمزة ثانية وثالثة..." الظاهر أن قوله: "شمأل...وثالثة" لا يؤدي المعنى، وأن السياق يقتضي تكملة على الشكل الآتي: ".... ومنها [شَأْمَل] وشَمْأَل..." (تُنظر حاشية المحقق رقم 2).

46- جاء في ص246 س قبل الأخير ما نصه: " وزائدة للتكثير كألف (قَبَعْثَرى) وليس للإلحاق إذ ليس في الأسماء[7] سداسي فتحلق به." قال المحقق في الحاشية (7): " في م: (في الأصل)." الظاهر أن الصواب في الجمع بين النسختين، مع عَدّ لفظة " الأصل " في (م) محرّفة، فيكون: " إذ ليس في أصول الأسماء...".

47- جاء في ص268 س4في باب زيادة التاء ما نصه: " وأنتما تقومان للمؤنثين." الظاهر أن قوله: " للمؤنثين" تصحيف، وأن الصواب "المؤنثتين".

48- جاء في الصفحة نفسها س7ما نصه: " وقد زيدت التاء أولاً في الأسماء نحو: (تُرْتب)، وفيه ثلاث لغات: فتح التاء الأولى وضم الثانية،وضم التاء الأولى وفتح الثانية، وضمهما فيلزم مثل ذلك في الثالثة. والثاني أنه الشيء الراتب فاشتقاقه من رَتَبَ أي: ثَبَت واطَّرَد." الظاهر أن قوله: "...وضمهما فيلزم مثل ذلك في الثالثة." لا معنى له، وأن قوله: " الثاني " لا أوّل له، وأن المعنى يظهر بالتكملة الآتية التي أفدتها من حديثه عن " تتفل " في ص269: "...وضمهما[والتاء الأولى زائدة لأمرين: أحدهما: زيادتها واجبة على اللغة الأولى والثانية لعدم النظير] فيلزم مثل ذلك في الثالثة. والثاني..." فبهذه التكملة أو بمثلها يلتئم السياق الذي أشار المحقق إلى اضطرابه في الحاشية (5). ومراد

المصنف أنه لما كانت زيادة التاء واجبة في اللغة الأولى والثانية لعدم النظير وجب الحكم بزيادتها في اللغة الثالثة مع وجود النظير، وهو (بُرْثُن) حملاً على زيادتها في اللغتين الأولى والثانية.

49- جاء في ص269س2-3في حديثه عن زيادة التاء في (تنضب) ما نصه: "...والثاني أن (تَنْضُباً) شجر طويل دقيق الأغصان، فهو من معنى نضوب الماء، فكأن الماء بَعُدَ عنه، ومثله الشوط[2][كذا] وهو شجر يُشْبِهه كأن الماء شُحِطَ عنه." قال المحقق في الحاشية (2): " في م: الشحوط؟ والشوحط: شجر تصنع منه السهام." الظاهر أن قوله: :" الشوط " تحريف، وأن الصواب: "الشوحط" كما في (ح)، ولا حاجة لعلامة الاستفهام التي وضعها المحقق في الحاشية. والظاهر أيضاً أن قوله : " شُحِطَ " وهم، وأن الصواب " شَحَطَ ".

50- جاء في الصفحة نفسها س3 من تحت وما بعده في حديثه عن علة زيادة التاء في (تَتْفُل) ما نصه: "...والثاني أنه قريب من معنى التَّفْل وهو البَصْقُ، لأن وَلَدَ الثعلب وهو التَّتْفُل يجري في مشيه بسهولةٍ كرقَّة البصاق، أو كأنه يَقْذِفُ جَرْيَه كقَذْفِه البُصاق[6]." قال المحقق في الحاشية (6): كلمة (البصاق) ساقطة من (ح)." الظاهر أن قوله:" البصاق" مقحم في هذا السياق، وأن الصواب إسقاطه كما في (ح)؛ لأن الهاء في قوله: " كقذفه " تعود إلى البصاق المذكور آنفاً.

51- جاء في ص270 س4 ما نصه: " وأما (التصدير)[2] فتاؤه زائدة لأنه من الصَّدر." قال المحقق في الحاشية (2): " في ح: وأما التصدير للجبل." الظاهر أن ما في (ح) هو الصواب، لأن التصدير مصدر (صَدَّر) ولا أحد يشك بزيادة التاء فيه؛ لذلك يكون مراد المصنف (التصدير) اسماً للجبل.

52- جاء في ص274س6 وما بعده في حديثه عن (راق يريق) ما نصه: " فإذا أردت تعديته زدت عليه همزة فقلت: أرَقْتُه مثل: بات وأَبَتُّه، فإذا

قالوا : أَهْرقته فقد زادوا الهاء، ومنهم من يقول: هَرَقْتُ الماء، فالهاء هنا بدل من الهمزة. فإذا بنيت منه اسمَ الفاعل قلت على الأول فهو مُهَرِيق، والمفعول مُهَراق. فالهمزة محذوفة والهاء تحركت كما كانت في الفعل، ونظيره من الصحيح: أكرمَ. إذا زدت عليه الهاء قلت: أُهَكْرِم فهو مُهَكْرِم والأصل: مؤهكرم. فأما من أبدل الهمزة هاءً فقال: هراق، فاسم الفاعل: مُهَرِيق وأصله مثل: مُؤرِيق. ثم نقلت حركة الياء إلى الراء وسكّنت الهاء..." والظاهر أن قوله " مُهَرِيق " الثانية وهم، وأن الصواب " مُهْرِيق " بسكون الهاء. الظاهر أيضاً أن قوله: " مُؤرِيق " تحريف، وأن الصواب " مُهَرِيق "؛ لأن مراد المصنف أن كسر الراء في البناءين (مُهَرِيق ومُهْرِيق) هو من نقل حركة الياء إليها.

53- جاء في ص 276س4 من تحت ما نصه: " ومما يوقف عليه بالهاء والنون بعد الواو والياء نحو: مُسْلِمُونَهْ ومُسْلِمِينَهْ..." والظاهر أن الواو في قوله: " بالهاء والنون " مقحمة في هذا السياق، وأن الصواب "... بالهاءِ النونُ...".

54- جاء في ص281 س3 ما نصه: " وأما الإلحاق إذا كان حَشْواً فيكون بالياء والواو والنون..." ثم مَثَّل لإلحاق الواو ثانية وثالثة، وكذلك فعل فيما يحض الياء، ولم يمثل لإلحاق النون حشواً.

55- جاء في ص284 س5-6 ما نصه: " فإن قيل لِمَ فَرَّقوا بين العِوَض والبدل فيما ذكرت؟ البدل في اللغة من جنس المبدل منه..." الظاهر أن في العبارة سقطاً، وأن تكملتها: "...ذكرت؟ [قيل]: البدل...".

56- جاء في ص285س4 من تحت في حديثه عن بدل الحروف، وأنه على ضربين: مقيس وغير مقيس، وأن المقيس ضربان : لازم مطرد ولازم غير مطرد ما نصه: " وأما ما ليس بلازم ولا مطرد فهو الجائز..." الظاهر أن قوله: " ما ليس بلازم ولا مطرد فهو الجائز" لا يؤدي المعنى،

وأن الصواب يكون بالتكملتين الآتيتين: " وأما ما ليس بلازم [مطرد] ولا [لازم غير] مطرد فهو الجائز..." .

57- جاء في ص289س3 وما بعده في ذكره لتخريج فتح الراء من قول الراجز:

أيومَ لم يقدرَ أم يومَ قُدِرْ

ما نصه: " وقال أبو الفتح: قدَّر الراء متحركة بحركة الهمزة المجاورة لها كما همزوا الواوَ الساكنة لانضمام ما قبلها نحو: (المؤقدان) و(مؤسى) ثم همزة الألف لسكونها وسكون الميم بعدها. قلت: ولو قيل: إنه ألقى حركة الهمزة على الراء وأبدلها ألفاً ثم عمل ما ذكر كان أوْجه لأنه أقل عملاً. و(السؤق)، ثم أبدل من الهمزة ألفاً كما قال في المرأةِ: مَراة، وفي الكَمْأَة،: كَماة." الظاهر أن العبارة مضطربة، واضطرابها مما حصل فيها من تقديم وتأخير، وأن الصواب "وقال أبو الفتح: قَدَّر الراء ...نحو: (المؤقدان) و(مؤسى) و(السؤق) ثم أبدل من الهمزة ألفاً كما قال في المرأة: مَرَاة وفي الكَمْأَة: كَمَاة، ثم هَمَزَ الألف لسكونها وسكون الميم بعدها. قلتُ: ولو قيل: إنه ألقى...لأنه أقل عملاً." (ينظر سر الصناعة79/1). والظاهر أيضاً أن قوله: "همزة " تحريف، وأن الصواب "هَمَزَ".

58- جاء في ص293س9 في سياق حديثه عن قلب الواو همزةً إذا كانت عيناً في (فاعل) ما نصه: "...وكان قياس ذلك أن تقلب ألفاً إلاّ أن قلبها ألفاً فلم يجمع بين ساكنين." الظاهر أن قوله: " ...إلاّ أن قلبها ألفاً فلم يجمع بين ساكنين" لا معنى له، وأن صواب العبارة بالتكملة الآتية: " ...ألفاً [يعني الجمع بين ساكنين] فلم يجمع بين ساكنين." فبهذه التكملة أو بنحوها يلتئم السياق.

59- جاء في ص296س4في كلامه عن إبدال الهمزة من الياء ما نصه: " وأما إبدالها من الياء فقد جاء شاذاً في أيْد، قالوا: قطع اللهُ أدَوهُ وأدَيه..."

الظاهر أن قوله: " أيد" تحريف؛ لأنه جمع بين البدل وهو الهمزة والمبدل منه وهو الياء، وأن الصواب " أد ". والظاهر أن قوله: " أدَيه " وهم، وأن الصواب " أَدْيَهُ ". وقولهم: " أَدْيٌ " يكون بإعادة الياء المحذوفة التي هي لام (يد). (يُنظر الممتع ص346).

60- جاء في ص298س6-7 ما نصه: " وأما إبدال الهمزة من الهاء فقد جاء ذلك في حروف ليست بالكثيرة، والوجه في إبدالها أن مخرجيهما متقاربان إلاّ أن الهاء خَفية والهمزة أَبين منها، فأبدل الخفي من البين" الظاهر أن قوله " فأبدل الخفي من البين " وهم، وأن الصواب: " فأبدل البين من الخفي".

61- جاء في ص302س8-9ما نصه: " وقيل: إن الياء والواو إذا تحركتا صارت كل واحدة منهما بمنزلة حرف مدّ. قالوا: والمفتوحة كواو وألف..." الظاهر أن قوله: " والمفتوحة " تحريف، وأن الصواب: " قالوا: الواو المفتوحة..." .

62- جاء في ص307س3 ما نصه: " وإنما كان كذلك لأن الهمزة إذا انفردت ثقل النطق بها، فإذا انضم إليها أخرى تضاعف الثقل، وإذا تصاقبا وسُكِّنت الثانية ازدادت الكلفة بالنطق بها ولا سيما إذا أراد النطق بواحدة بعد أخرى." الظاهر أن قوله: " تصاقبا " تحريف، وأن الصواب " تصاقبتا "؛ وذلك لقوله: " انفردت...بها... إليها أخرى تضاعف " والظاهر أيضاً أن قوله: " أراد " تحريف، وأن الصواب "أُريد"؛ وذلك لقوله: " سُكِّنت ".

63- جاء في الصفحة نفسها س الأخير ما نصه: " وإذا صغرتَ آدم أو جمعته أبدلت الألف واواً فقلت: أُوَيْدم وأوادِم، كما تقول: في ضارب: ضُويرب وضَوارب..."؛ الظاهر أن قوله:" ضارب: ضُويرب" تحريف، وأن الصواب فيهما:"ضاربة: ضُوَيْربة"، لأن (فَواعِل) لا يكون جمعاً لـ

(فاعل) وصفاً، وإنما هو جمع (فاعلة). (يُنظر سر الصناعة579/2) (وشرح الشافية: 158/2).

64- جاء في ص309س2ما نصه: " الألف في قولهم: أإدني من فلان بمعنى: أنصفني، بدل من الهمزة..." الظاهر أن قوله : "(أإدِني ْ) تحريف ، وأن الصواب(آدِني)

65- جاء في الصفحة نفسها س8 في ذكره لأصل ألف (آدِني) ما نصه: "والآخر هي بَدَلٌ من الياء في (يد) لأنهم يقولون: يَدَي وأدْيٌ، وهذه الهمزة بدل من الياء، والمعنى: كن أيداً عليه." الظاهر أن قوله : "يَدَي وأدْيٌ " وهم؛ وأن الصواب " يَدَى وأَدَى". (ينظر التاج "يدي") والظاهر أيضاً أن قوله : " أيداً " تحريف؛ لأنه جمع بين البدل وهو الهمزة والمبدل منه وهو الياء، وأن الصواب " يداً ". ومراد المصنف أن معنى قولهم: " آدِني " على هذا التأويل: كف يداً عليه. وأغلب الظن أن العبارة لا تؤدي المعنى، وأنها تحتاج إلى التكملة الآتية: " كن يداً [لي] عليه".

66- جاء في الصفحة نفسها س10 ما نصه: قال " المبرد: هي من الأيد والأد وهو القوة..." الظاهر أن قوله: " الأد " تحريف، وأن الصواب "الآد" بالمد (يُنظر التاج: أيد).

67- جاء في ص318س5 من تحت بعد ذكره لشروط قلب الواو ياءً في نحو (حوض وحياض) ما نصه: "... وعلى هذا صحت في (عَوان) لأنه واحد ولم تنكسر الفاء، وكذلك صَوْغ." الظاهر أن قوله (صَوْغ) تحريف، وأن الصواب:" صُواع "؛ لأن المصنف ذكر هنا ألفاظاً وقعت فيها الواو قبل ألف، فذكر (حياض) و(عوان) ثم بعد تعليله لعدم القلب في (عوان) قال: " وكذلك" وهذا يدل على أن اللفظة التي سيذكرها بعد " كذلك" مساوية لـ (عوان) في الحكم، و(صُواع) كذلك، فهي مفردة كـ(عوان)، وفاؤها مثل فاء (عوان) غير مكسورة. والمؤلف أراد بالأولى التي في قوله

تعالى: [عَوان بين ذلك] (البقرة:68)، وبالثانية التي في قوله تعالى: [صُواع الملك] (يوسف:72).

68- جاء في ص319س الأخير ما نصه: " وقد أبدلت الواو ياءً في (أفْعِل) مما لامه واو نحو: دَلْوٌ وأَدْل وجَرْوٌ وأَجْرٍ..." الظاهر أن قوله: "أفْعِل" وهم، وأن الصواب " أَفْعُل "؛ لأن (دَلْواً وجَرْواً) إذ كُسِّرا في العلة فالأصل أن نقول: " أَدْلُوٌ وأَجْرُوٌ"، ثم قلبت الواو ياءً لتطرفها إثر كسرة في لفظة عربية معربة، ثم أُعِلاّ إعلال المنقوص. (ينظر شذا العرف:73جموع القلة).

69- جاء في ص320س3 ما نصه: " ومما جاء من المصادر من ذلك: عُتَيٌّ، والأصل: عُتُوّ. فأبدلوا من الضمة كَسْرةً فانقلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم وقعت الواو الثانية بعد ياءٍ وكسرةٍ فأُبدلت ياء وأدغمت الأولى فيها." الظاهر أن قوله: " عُتَيّ " بفتح التاء وهم، وأن الصواب " عُتِيّ " بكسر التاء.

70- جاء في ص325 س2 في حديثه عن أصل الياء في (ذُرِّيّة) ما نصه: " أحدهما من الراء وأصلها ذرّوة، فأُبدلت الراء واواً ثم أُبدلت من الضمة كسرة فانقلبت الواو الأولى ياءً والثانية كذلك ثم أدغم الأول في الثاني." الظاهر أن قوله: " ذرَّوة " تحريف، وأن الصواب: ذُرُّوْرَة" (يُنظر التاج: ذرّ).

71- جاء في الصفحة نفسها س1 من الحاشية نقلاً عن (البغداديات) ما نصه: "...أن يكون (ذرِّيَّة) فُعْلُولة من الذَّر، كأنه: ذَرَوْرَة..." الظاهر أن قوله "ذَرَوْرَة" وهم، وأن الصواب: " ذُرُّوْرَة " كما أسلفت في التعليق.

72- جاء في ص346س4-5في ذكره لإبدال الهاء من الألف ما نصه: "وقالوا الأصل في (مهما): ماما، فأبدلوا من الألف الأولى هاءً في أحد القولين، وقد ذُكر في حروف الشرط، وقد جاء في الشرط[3] بعد (مَهْ)

نريد بعد: ما." قوله: " وقد جاء في الشرط بعد (مَهْ) نريد بعد: "ما " غير واضح، ولم أنته فيه إلى شيء. وقال المحقق في الحاشية 3): "في ح: في الشعر."

73- جاء في ص348س4 من تحت في الفصل الذي عقده لإبدال الدال ما نصه: " وأما الذال فكقولك من ذَرَأ اذْرَأ والأصل: اذْتَرَأ ، فقلبت التاء دالاً، والذال دالاً..." الظاهر أن قوله: " اذّرأ " بالذال تصحيف، وأن الصواب: " أدَّرأ " بالدال.

74- جاء في ص368 س3 من تحت في ذكره لأصل (أشياء) ما نصه: "وفيها قول رابع: أن الواحد شَيْء ثم جمع على أشْياء شاذاً كما قالوا: سْمح وسُمَحاء فأجْرَوا فُعَلاء مجرى فعيل في الجمع ك (عليم وعُلماء)." الظاهر أن قوله " فُعَلاء" وهم، وأن الصواب " فَعْلاً ". (يُنظر شرح الشافية 118/2).

75- جاء في ص399س قبل الأخير: " قد تُنْقل الحركة إلى ما بعدها لضرب من التخفيف أو المجانسة، فمن ذلك قوله تعالى: [ويَخْشَ اللهَ ويَتَّقِهْ]، تُقْرأ بكسر القاف وإسكان الهاء، وألاصل كسرُ الهاء لأنها هاء الضمير إلاّ أنهم سكنوا القاف والهاء، وأما الهاءُ فوقفوا عليها فسكّنت، وأما القاف فخففوها كما سكَّنوا التاء في كَتِف: وشبهوا المنفصل بالمتصل...". قوله: " تقرأ بكسر ...، والأصل" لا يؤدي المعنى في هذا السياق، والظاهر أن السياق يحتاج إلى تكملة على النحو الآتي: "...وإسكان الهاء،[وبإسكان القاف وكسر الهاء]. والأصل..." (يُنظر الكشف140/2-141).

76- جاء في ص408س1 في حديثه عن جمع (خطيئة) ما نصه: "أحدها أنك لَيَّنْتَ همزت (خطيئة) فبقي مثل عَطِيّة، فلما جمعت زدت ألف التكسير، وهمزت الياء الأولى، ووقعت الياءُ بعدها، فصار اللفظ: خطأأي، مثل عذراء وعذاري...وقال الخليل: تجمع خطيئة على خَطَائِي

أي بهمزتين مثل: سفائِن..." الظاهر أن قوله: " خطأْ أَي " وهم، وأن الصواب " خَطائِيء" بهمزتين في الطرف. والظاهر أيضاً أن قوله: " خَطا أئي" وهم، وأن الصواب " خَطائِئ" بهمزتين في الطرف. (يُنظر شذا العرف117 فصل في قلب الهمزة ياءً أو واواً).

77- جاء في ص409س8 في كلامه عن جمع شاوية وراوية ما نصه:"..فصار: شَوَاِأي." الظاهر أن قوله: " شَوَاِ أي " وهم، وأن الصواب: " شَوائِي " (يُنْظر التعليق رقم20).

78- جاء في ص412س9 ما نصه: " إذا أُدْغمت الواو وِ الياء فيما بعدهما ولم تكن محاورةً للطرف تحصنت من القلب..." الظاهر أن قوله " وِالياء" تحريف، وأن الصواب " أو الياء " . والظاهر أيضاً أن قوله: " بعدهما " تحريف، وأن الصواب " بعدها "؛ لأن المؤلف قال بعد ذلك: " ولم تكن مجاورةً...تحصنت...".

79- جاء في ص414س2 ما نصه: " فإن كانت العين واللام ياءين نحو: حَيِيْ وعَيِيْ ففيه وجهان: التصحيح الأصل، والإدغام..." واضح أن قوله: " حَيِيْ وعَيِيْ " وهم، وأن الصواب " حَيِيَ وعَيِيَ " بفتح الياء الثانية فيهما. والأشبه أن قوله: " التصحيح الأصل " سقط منه، وأن تكملته: " التصحيح [وهو] الأصل".

80- جاء في ص415 س3 وما بعده في نفس السياق ما نصه: " ...قلت على الوجه الأول: حَيِيا فجمعت بينهما لأنه موضع يجب فيه تحريك الحرفين. ومع الواو: حَيُّوا وعَيُّوا، فتحذف الثانية لثقل الضمة عليها." الظاهر أن قوله " حَيُّوا وعَيُّوا " وهم، وأن الصواب: حَيُوا وعَيوُا " بياء واحدة؛ لأن المؤلف قال بعد ذلك: " فتحذف الثانية..." وكلامه هنا عن الوجه الأول أي وجه التصحيح لا عن الوجه الثاني أي وجه الإدغام.

81- جاء في الصفحة نفسها س7 في نفس السياق السابق مانصه:"...فتقول على اللغة المشهور: حِيّ وعِيّ فتنقل كسرة الياء الأولى إلى الحرف الأول وتُدغم، وإن أشرت هناك أشرت ههنا[3]." قال المحقق في الحاشية(3): " هكذا وردت العبارة في م وح. وكأن صوابها: وإن أشممت هناك أشممت ههنا " الظاهر أن قول المحقق صواب محض، لا يحتاج إلى " كأن " وكان الأولى والأجدر أن يثبت ذلك في النص، ويشير في الحاشية إلى أن (أشرت) في الموضعين تحريف.

82- جاء في الصفحة نفسها س11 ضمن السياقين السابقين ما نصه:"...قلت على لغة التصحيح: أُحْيِيَ وأُعْيِيَ، وفي الجمع أُحيّوا وأُعَيّوا، فحذفت الياء الثانية لما تقدَّم." الظاهر أن قوله: " أُحيّوا وأُعَيّوا" وهم، وأن الصواب " أُحْيُوا وأُعْيوا" لقول المؤلف بعد ذلك: " فحذفت الياء الثانية". (يُنظر التعليق رقم 80).

83- جاء في ص418س1 وما بعده ما نصه: "فأما الحَيَوانُ" فقال المازني: الواو أصل إذ لا موجب لانقلابها عن شيء، وزعم أن هذا الأصل لم يشتق منه فِعْلٌ بل هو كقولهم: فاضَ الميتُ فَيْضاً وفوضاً، فالياء توحّد في التصريف، والواو لم يجئ منها فعِل" الظاهر أن قوله " توحّد" تصحيف، وأن الصواب " توجد" بالجيم من غير تشديد. والظاهر أن قوله: " فعِل " وهم، وأن الصواب " فِعْلٌ ".

84- جاء في ص431س4 من تحت وما بعده ما نصه: " وكذلك إنْ قال: ابنِ من (عَلِم) مثل: عَنْسل، لأنك لو فعلت ذلك لقلت: عَلّم، وإنْ أظهرت النون خالفت باب الإدغام وكذلك إن بنيت منه مثل عمل لأن النون الساكنة تدغم في الميم..." الظاهر أن قوله: " إنْ بنيت منه مثل عمل" لا يؤدي المعنى، وأن الصواب " إنْ بنيتَ مثله من عمل ".

85- جاء في 432س1 وما بعده ما نصه: " إذا قيل: ابنِ من قَرَأ مثل دَحْرَجَ أو جَعْفَر قلت: قَرْأَ ا، فقلبت الهمزة الثانية ألفاً لثقل الجمع بين

همزتين، وكانت الألف أولى لسكونها وانفتاح ما قبلها فإن بنيت مثل درهم...وإن بنيت مثل: بُرْثُن...وإن بنيت مثل (سفرجل)..." قوله: "قَرْأَا" ترسم " قَرْآ " (يُنظر التعليق رقم20). والظاهر أن في قوله: "فإن بنيت مثل...وإن بنيت مثل... وإن بنيت مثل..." سقطاً، وأن تكملته: " فإن بنيت[منه] مثل...وإن بنيت [منه] مثل.... وإن بنيت [منه] مثل...". ويؤيد ذلك قول المؤلف في الصفحة نفسها س 3، 7، 12، 14: "...بنيت منه مثل...".

86- جاء في الصفحة نفسها س7 من تحت وما بعده ما نصه: " فإن بنيت منه مثل: جَحْمَرِش قلت: قَرْأَإِء، فأبدلت الثانية ياءً ثم قلبتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. فإن بنيت منه مثل جَحَنْفَل قلت: قَرَأْيَأ، فقلبت الثانية ياءً ثم ألفاً لما تقدّمَ." الظاهر أن قوله: " قَرْأَإِء" تحريف، وأن الصواب " قَرْآء"، لأن المؤلف قال بعد ذلك: " فأبدلت الثانية ياء ثم قلبتها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها." والظاهر أيضاً أن قوله: " ثم ألفاً لما تقدّم" مقحم في هذا السياق.

87- جاء في ص433س2وما بعده ما نصه: " وإن بنيت من غَزا ورَمَى مثل كتفٍ قلت: غَزٍ ورَمٍ، فقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها فصار مثل: شجٍ وعمٍ...فإن بنيت منهما مثل سَفَرْجَل قلبت الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ولم تُغَيَّر الأولى ولا الثانية للتحصن بالإدغام فتقول: غزوّا. فإن بنيت مثل حَجْمَرِش ففيه وجهان:... والثاني: غَزْوَاوٌ فتقلب الوسطى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها. ولم تغيّر الأولى لسكون ما قبلها وما بعدها، وإلاّ تجمعُ بين إعلالين...." الظاهر أن قوله: " غزوّا فإن بنيت مثل..." يحتاج إلى التكملتين التاليتين: " غزوّا [ورَمَيّا] فإن بنيت [منه] مثل...". والظاهر أن قوله: " وإلاّ تجمعُ" تحريف، وأن الصواب " ولئلا تجمعَ ".

88- جاء في ص434س9 وما بعده:"فإن بنيتَ من (حَيِيَ) مثل عُصْفُور قلت: "حُيويّ" على لفظ النسب، والأصل: حُيَّوِي بثلاث ياءات، فأدغمت الأولى في الثانية لسكونها، واجتمعت الواو والياءُ الأخيرة، وشرط القلب فيها موجودٌ فصار اللفظ بها: حُيّيّا بياءين مشدّدتين، فقلبت الثانية واواً فصار حُيُوِيّاً مثل: أمُوِيّ. فإن بنيت مثلها من أوى، فالأصل أن تقول: وُيْوِوي فلام الكلمة ياءٌ فتجتمع الواو والياء، والأولى ساكنة فتصير إلى الياء المشددة. والياء الأولى خفيفة مضمومة فيصير: وُيْوِيّ، فإن بنيت مثلها من أَوَى قلت: أُيَّيٌّ، ثم تصير إلى لفظ النسب فتقول: أُيويّ." الفقرة السابقة فيها كلمات تحتاج إلى فضل ضبط، وفيها أمور عدة سأقف عندها. أما ما يحتاج إلى فضل ضبط فقوله: " حُيويّ " :"حُيُوِيٌّ"،: وقوله:"حُيَّوِي":"حُيَّوْيٌّ" " أُيويّ " : " أُيْوِيٌّ". وأما الأمور الأخرى فهي:

أ- الظاهرأن قوله: " حُيّيّا " وهم وأن الصواب: " حُيَّيٌّ "؛ إذ لا وجود لألف بالطرف هنا بدليل قوله: " حُيُوِيّ " في صورتها الأخيرة أي بعد قلب الياء الثانية واواً.

ب- الظاهر أن قوله: " وُيْوِويٌّ " وهم، وأن الصواب " وُوْيُوْيٌّ "؛ لأن ثاني (وَأى) همزة لا ياء.

ج- الظاهر أن قوله: " وُيْوِيٌّ " وهم، وأن الصواب " وُوْوِيٌّ"؛ لأن (وُوْيُوْيٌّ) إذا أدغمت ياؤه الأخيرة بالواو التي قبلها بعد قلب الواو ياءً يصير: " وُوْيِيّ "، فيصير على لفظ النسب(أي قلب الياء الأولى واواً كما في عَلَوِيّ): " وُوْوِيٌّ ". ينظر التعليق الآتي (د).

د- الظاهر أن قوله: " فيصير وُوْوِيٌّ " لا يؤدي المعنى، وأن تمام السياق يكون بالتكملة الآتية: فتصير [إلى لفظ النسب فتقول]: وُوْوِيٌّ ".

هـ – الظاهر أن قوله: " فيصير " الوارد في التعليق (د) تصحيف، وأن الصواب " فتصير "؛ ليوافق ما قبله: " فتصير إلى الياء " وما بعده: " ثم تصير...".

و– الظاهر أن قوله: " أُيَّيّ " وهم، وأن الصواب " أُيِّيٌّ.

89– جاء في ص435س1 ما نصه: " باب ما يعرف به المقصور من الممدود. قد ذكرنا في أول الكتاب أن المقصور لا يكونُ إلاّ في المعرب، فإن سُمي شيء من المبنيات مقصوراً أو ممدوداً فعلى التجوز لوجود مد الصوت فيه أو قصره." الظاهر أن قوله: " أن المقصور لا يكون إلا في المعرب " لا يؤدي المعنى، وأن تمام السياق لا يكون إلا بالتكملة الآتية: " أن المقصور [والممدود]..."؛ لأن المؤلف قال بعد ذلك: " فإن سمي شيء من المبنيات مقصوراً أو ممدوداً...". والظاهر أن قوله " لايكونُ " تحريف، وأن الصواب: " لا يكونان ".

90– جاء في ص436س1 ما نصه: " أمثلة ما يعرف به المقصور وهي أربعة: الأول: المصدر وشرطه أن يكون فِعْلُه على فَعِل يَفْعَل فهو: أفعل أو فَعِل [أو فعلان] [2]..." قال المحقق في الحاشية(2): "زيادة من ح." والأولى أن توضع التكملة في مكانها الصحيح على النحو الآتي: " فهو: أفعل[أوفعلان] [2] أو فَعِل..."؛ لأن المصنف بدأ بالتمثيل لـ (أفعل)، ثم ثَنّى بالتمثيل لـ (فعلان)، ثم مَثَّل لـ (فَعِل) آخراً.

91– جاء في ص437 س6 ما نصه: " والقسم الثاني من أقسام المقصور اسم المفعول وهو كلُّ معتل اللام زائد على ثلاثة أحرف..." قوله: "وهو كلّ..." لا يؤدي المعنى، والأشبه: " ...اسم المفعول مِنْ كلِّ معتل اللام...".

92– جاء في الصفحة نفسها بعد قوله السابق ما نصه: " فاسم المفعول منه مقصور نحو: أُعْطِيَ فهو مُعْطًى، وحُلِّي هو مُحَلّىً..." الظاهر أن

قوله " هو " تحريف، وأن الصواب: " فهو "؛ ليوافق ما قبله: " ...فهو مُعْطًى " وما بعده: " ...فهو معافًى " و "... فهو مُستدعىً" و " ...فهو مُشْترىً".

93- جاء في ص439س1 ما نصه: " فصل وأما الممدود المعروف من جهة القياس..اعلم أن الممدود..." لم يوضح لنا المحقق في الحاشية مراده بالنقطتين اللتين وضعهما بعد قوله: " جهة القياس "، والسياق غير ملتئم، والتئامه يحتاج إلى تكملة، لم انته إلى شيء فيها.

94- جاء في ص440س4-5 ما نصه: " ومن المصادر الممدودة ما كان فِعْلُه على أكثر من أربعة أحرف وفي أوله همزة وصل، ومن معتل اللام..." الأشبه أن السياق يحتاج إلى التكملة الآتية: "...وصل، و[هو] من معتل...".

95- جاء في الصفحة نفسها س10وما بعده: " ومن المصادر الممدودة ما كان صوتاً معتلاً على فُعال نحو: الدعاء...وعلى فِعال: النداء..."؛ الظاهر أن العبارة تحتاج إلى التكملة الآتية: "وعلى فِعال [نحو]: النداء..."لتوافق ما قبلها.

96- جاء في ص441س5 من تحت وما بعده ما نصه: " فأما خليفة فقد يجمع على خلفاء، وهو للمذكر وفيه وجهان: أحدهما: أنه لمّا اختص بالمذكر كان بمنزلة ما لا تاء فيه. والثاني: أنه يجمع على خليف ثم يقال: خلفاء. فعلى هذا هو من الباب." الظاهر أن قوله: (يجمع) تحريف، وأن الصواب " يجيء "، فقد ورد في (تاج العروس): (خلف) ما نصه: "...كالخليف بغير هاء أنكره غير واحد، وقد حكاه أبو حاتم، وأورده ابن عباس في (المحيط) وابن بري في (الأمالي) وأنشد أبو حاتم لأوس بن حجر:

إن مِن الحيّ موجوداً خليفته وما خليف أبي وهب بموجود

...وقالوا أيضاً (خلفاء) من أجل أنه يقع على المذكر، وفيه الهاء جمعوه على إسقاط الهاء، فصار مثل ظريف وظرفاء...هذا كلام الجوهري ومثله في (العباب)، وهو نص كلام ابن السكيت . وعلى قول أبي حاتم وابن عباد لا يحتاج إلى هذا التكلف."

97- جاء في ص444 س الأخير: " فإن وقعت الهمزة المتحركة بعد الألف جاز تخفيفها، وتخفيفها هو[5]أن تجعل بين بين." قال المحقق في الحاشية(5): " في ح: هو." [كذا].

98- جاء في ص447س2-1 من تحت ما نصه: " فالأخفش يُبْدِلُ الهمزة فيهما ياءً بعد الكسرة واواً بعد الضمة..." الأظهر " ...الكسرة، [و] واواً..."

99- جاء في ص453س3 في باب الإمالة ما نصه: " ...وقد يشبّه المنفصل بالمتَّصل كقولك للرجل: (من[1] ماله)." قال المحقق في الحاشية(1): " زدنا (من) للتوضيح " الأشبه أن (ماله) محرَّف عن (مالي)، وقد يكون (مالي) كُتِب بياء مردودة، فقرئت هاءً.

100- جاء في ص455س5-6 في باب الإمالة ما نصه: "...لأن الصوت أخذ في التسفُّل والتحدّر فاستمر في المستعلي إلى أن بلغ الألف على التسفُّل." الظاهر أن قوله: " في " تحريف، وأن الصواب "من".

101- جاء في ص475 س5 من تحت ما نصه: " فأما قولهم امَّحى الشيء، فجاز إدغامه لأن اللبس مأمون إذا كانت الميم هنا فاء الكلمة..." الأشبه " مأمون إذْ كانت...".

102- جاء في 494س 3في آخر النسخة المصرية ما نصه: " حمداً يكافئ نعمه ويوافي... حمداً لا أبلغ مدحَه" لم يبين لنا المحقق مراده بالنقط الثلاث التي وضعها بعد لفظة (يوافي). وتكملة الجملة: " يوافي[مزيده]" وهي من عبارات النساخ المشهورة جداً.

الأغلاط المطبعية في الجزء الأول من (اللباب)

الصفحة	السطر	الغلط	الصواب
15	الأخير	ابن الجيش	ابن الحبيشي
25	الحاشية	سقطت الحاشية رقم(1)	(1) نكت الهيمان179
39	6	...عن الضبط جدّاً	...عن الضبط حدّاً
44	4 من تحت	...وأما دللاته	...وأما دلالته
157	5	...له واحتقاراً	...له أو احتقاراً
171	4 من تحت	الذي يعديه	...الذي يُعَدَّ به
212	4من تحت	...ويقول العرب...	...وبقول العرب
224	2	والمكسور	والمكسورة
240	الحاشية(2)	أو عمر	أو عمرو
273	3	...تخفيفاً (5)	تخفيفاً(2)
329	9	من حيث أن	من حيث إن
377	2	حذفت حروف	حذفت حرف
399	3	واحده	وحده
425	2	الرأي	الرائي
435	1	و(مأمورُهورها)	و(مأمورها)
462	1	أنه نصوب	أنه منصوب
469	الحاشية(2)	أهكلته	أهلكته
497	2	فقرب	فيقرب
498	الحاشية(1)	البرامكي	البرامكة
511	7	أموها	أمرها

الأغلاط المطبعية في الجزء الثاني من (اللباب)

الصفحة	السطر	الغلط	الصواب
47	7	من حيث أنها	من حيث إنها
72	12	وآرْ مِنَّ	وارْمنَّ
72	قبل الأخير	اينانّ	إينانّ
121	4 من تحت	بالأصائل	بالأصائل(3)
146	الحاشية(1)	الين	العين
158	2 من تحت	أيْ أنّ	أي إنّ
202	2	البقره ت	البقرت
242	الأخير	ضَهْياء وضَهْياء	ضَهْياء وضَهْيَأ
271	1	تَدْرَأ	تُدْرَأ
310	1	زيداً	زيدا
319	6	سُبقت	سَبَقَتْ
321	1	يُسَكَّنُ	يَسْكُنُ
323	3	أشياءٌ	أشياءُ
347	1 من تحت	فيروىء الأوجه	فيروى بالأوجه
351	9	أصيل ل مثل	أصيل مثل
368	5 من تحت	شيّيء	شَيِيْء
400	الأخير	يَلْدَاهُ	يَلْدَه
401	الأخير	وسكَّنت	وسَكَنَت
412	4 من تحت	صُيّادُ	صُيَّادٌ
416	6	وقَلْبَها	وقَلَبهَا
432	1	جَعْفَرَ	جَعْفَر
434	6	أوءؤوت	أَوْؤوت
471	8	حرف الحد	حرف المد
481	5	إلى كتاب	إلى كتابة